جـــامـعـة عبـد الرحـمـان مـيـرة بـجـايـة
كـلـيـة الحـقـوق والعـلـوم السـيـاسـيـة
قـــسـم القـــانـــون الخـــاص

جامعة بجاية
Tasdawit n Bgayet
Université de Béjaïa

المسؤولية القانونية للقاضي عند ممارسة مهامه

مـذكـرة لنـيـل شـهـادة المـاسـتـر فـي الحـقـوق
تـخـصـص المـــهـن القـانـونـيـة والقـضـائـيـة

إعداد الطالبتين:
رومان وسام
ريلي زهرة

تحت إشراف الأستاذ:
د.عثماني بلال

لجنـــــــة المنـــاقـشـة

الأستاذ: د. بوده محند واعمر.....رئيسا.
الأستاذ: د. عثماني بلال.....مشرفا ومقررا.
الأستاذة: د. مولوج لامية.....ممتحنا.

السنة الجامعية 2022-2023

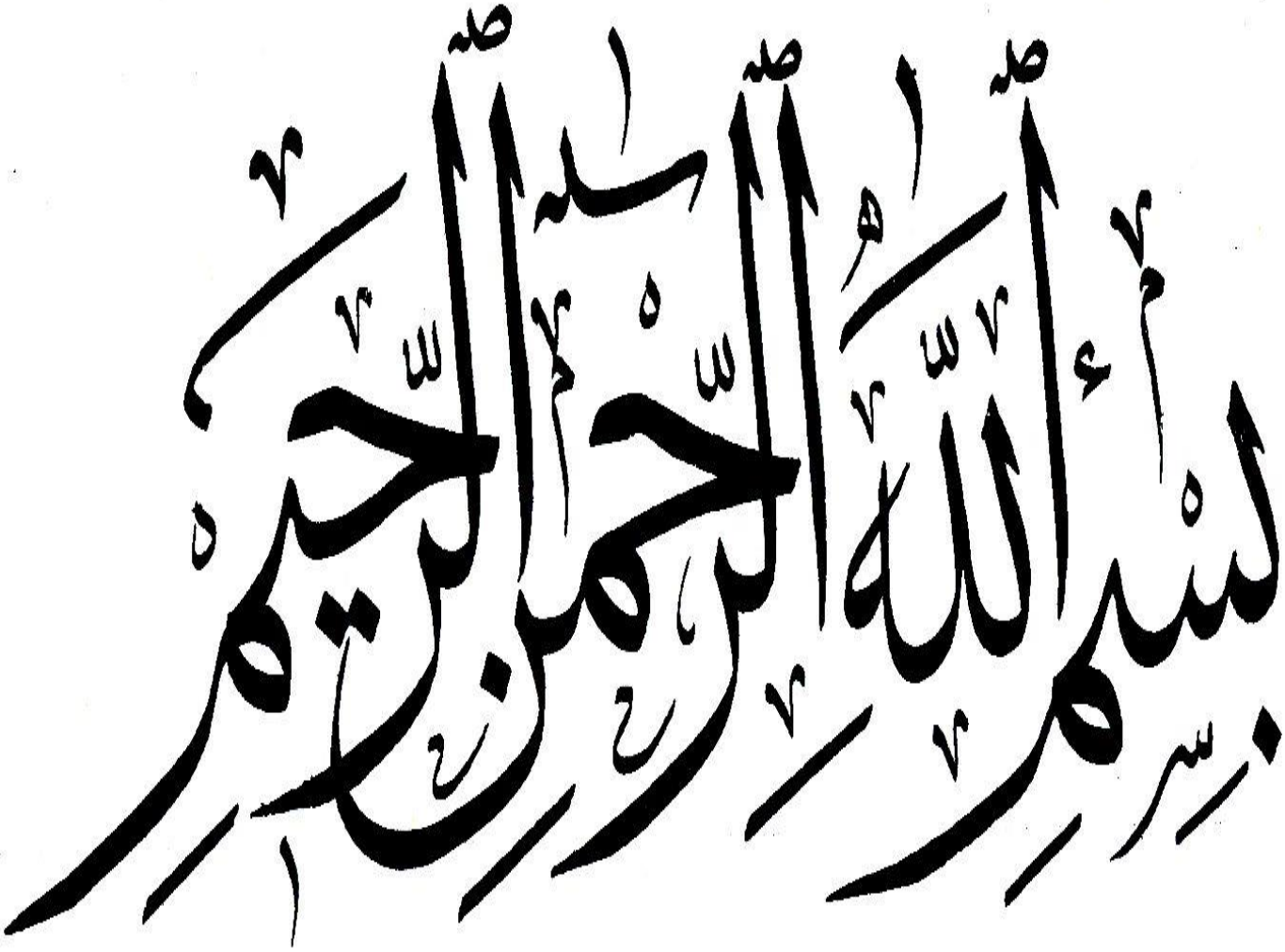
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الشكر

الشـــكر والحمد لله القادر على كل شـــيء على الإرادة والصـــحة والصبر التي أعطانا إياها طوال هذه السنوات الطويلة للوصول إلى هذا اليوم وإتمام دراســـتنا العليا وإنجاز هذا العمل النهائي للدراسة.

نود أن نعبر عن شـكرنا العميق للأسـتاذ عثماني بلال الذي وافق للإشراف على هذا البحث، ونقدر توجيهه وملاحظاته القيمة.

كما لا يمكننا أن نفوت فرصـة التوجه بالشـكر الجزيل لأعضـاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذا البحث.

كما نشكر الأستاذ والقاضي بن يوب جامد لإرشاداته و ملاحظاته القيمة لنا.

ومع كل الشـكر والتقدير للمحامي تركي نذير الذي سـاعدنا في مرحلة التربص.

إهداء

أهدي عملي هذا وجهدي إلى أعز الناس إلى قلبي إلى والدتي العزيزة ووالدي العزيز اللذان كانا عوناً وسنداً لي

إلى أخي العزيز ريلي يانس الذي لا أنسى دعمه لي ومساعدته الدائمة طول حياتي

إلى الإنسانة التي شاركت معها حياتي والتي كانت دائما معي في جميع اللحظات التي مريت بها صديقتي كيسي كلوديا

إلى صديقة الطفولة التي تربينا معا وكانت بمثابة أخت التي لم تلدها أمي بلخاتمي زهرة

إلى أعز أصدقائي الذين عرفتهم موساوي ديهية وربحي شريف وقاسي رياض ولا أنسى من تقاسمت معها هذا الإنجاز صديقتي رومان وسام

زهرة

خريجة

أمضي ودربي ساطعه

تشدو به الأمال في وجداني

وتحقق ما كان بالأمس حلماً

إلى والدي الأعزاء لا يمكن لأي إهداء أن يعبر عن احترامي و مشاعري تجاهكما فأنتما السبب فيما أصبحت عليه اليوم لسنواتكما العديدة من التفاني و الدعم و التشجيع فبدونكما لن أكون هنا، هذه ثمرة السنوات الطويلة من الدراسة و جهودكما الجبارة، مع كل تقديري و محبتي العميقة.

إلى أخويّ محند و أمين ليبقى تضامننا الأخوي و احترامنا المتبادل الذي نزرعه منذ الأزل الذي لا ينتهي أبدا مع محبتي لكما.

إلى أصدقائي شكرا لكم للبقاء بجانبي و تقديم الدعم لي مع كل الإحترام والمحبة، والزملاء والزميلات الذين تقاسمنا معا مقاعد الدراسة بالخصوص صديقتي ديهية موساوي ومخلوف مرخوف وقاسي رياض وعياد رضا وطبعا من تقاسمت معها هذا البحث صديقتي زهرة ريلي.

إلى جميع عائلة رومان ولكل الدفعة 2022/2023 القانون الخاص

Profession juridique et judiciare

قائمة المختصرات

ق: القانون.

ق.إ.ج.ج: قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

ق.ع.ج: قانون العقوبات الجزائري.

م: المادة.

ق.أ.ق: القانون الأساسي للقضاء.

ج.ر.ج.ج: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

ص: صفحة.

ص ص: من صفحة إلي صفحة.

مقدمة

خضع القضاء الجزائري قبل الإستقلال الفرنسي للنظام الإسلامي الذي يعمل على تحقيق العدل وحماية الحقوق وذلك من خلال تطبيق الشريعة الإسلامية في القضايا المدنية والجنائية، ولكن سرعان ما تغير هذا النظام بعد تدخل الاستعمار الفرنسي الذي أسس نظام جديد يُدعى بالقضاء العسكري، حيث يعمل على قمع وسلب كل حقوق وحريات الجزائريين، وبشكل عام كان القضاء مسخر لخدمة المستعمرين دون سواهم[1].

جاءت بعد ذلك مرحلة ما بعد الاستقلال حيث كانت الدولة منعدمة تماما وكانت مهمتها الأساسية في هذه المرحلة سد الفراغ الذي أحدثه الاستعمار الفرنسي وذلك من خلال القيام بإصلاحات جذرية وشاملة لتعزيز أركان السيادة الوطنية، وركزت هذه الإصلاحات على بناء هياكل قضائية متينة وفعالة بما في ذلك إقامة المحاكم والمجالس والمحكمة العليا لضمان توفير نظام يستند الى مبادئ العدل والمساواة وحماية حقوق الأفراد[2]، من خلال ذلك ظهر جهاز القضائي منفصل ومستقل عن السلطات الأخرى، يهدف إلى ضمان توازن السلطات وكذلك توفير الحماية من خلال تطبيق القانون بشكل عادل.

يتمثل عمل القاضي في تطبيق القانون، وذلك من خلال إلتزامه بالواجبات المطلوبة منه، فهو يسعى جاهدا لحل النزاعات وتسويتها فالأفراد يلجؤون إليه للحصول على الحماية القانونية نظرا للدور الحاسم الذي يلعبه في نظام العدالة، حيث يقوم بتقديم الحكم القانوني واتخاذ القرارات المناسبة بناءً على الأدلة والقرئين المقدمة له، ولا يمكن غض النظر عن مدى صعوبة مهنة القضاء حيث يعمل على وضع حد لكل شخص أساء إستعمال القانون وتسبب بالضرر للغير، قد يقع أيضًا في بعض الأحيان في أخطاء تُسبب له مشاكل عديدة، حيث يمكن له أن يفسر القانون بمنظور خاطئ أو أن يتعرض للإبتزاز فكل هذا قد يتسبب في تعريض حقوق الأفراد للضرر.

[1] بن عبيدة عبد الحفيظ، استقلالية القضاء وسيادة القانون في ضوء التشريع الجزائري والممارسات، منشوارت بغدادى، الجزائر 2008، ص ص31-58.

[2] نفس المرجع، ص ص31-58.

يَكْمن تطبيق القانون بشكل سليم من قبل القاضي للحفاظ على نزاهة العدالة، فمُهمته الأساسية تطبيق القوانين على أكمل وجه وذلك من أجل الحفاظ على هيبة وثقة القضاء، قد ينخفض مستوى ثقة الأفراد في النظام القضائي ويؤدي ذلك إلى فقدان الهيبة والسلطة التي يتمتع بها القضاء، والجدير بالذكر أن الإلتزامات الأخلاقية والمهنية التي يجب على القاضي التمتع بها خلال ممارسته للمهنة الشريفة، حيث يتطلب عليه الإمتثال للمعايير عند ممارسته للوظيفة.

تُعْتبر أخطاء القاضي بمثابة تقصير أو إهمال، فنظرا لأهمية الوظيفة كان من الواجب عليه إتخاذ عناية كافية وحذر شديد من الوقوع في هذه الثغرات التي تُسبب الأضرار وخسائر للأفراد، إلا أن المشرع الجزائري لم يبقى مكتوف الأيدي، بل قام بتحميل المسؤولية على كل الأخطاء مهما بلغت جسمتها لأن القاضي ملزم بتنفيذ وتطبيق القانون بطريقة عادلة ومستقلة ومع ذلك في بعض الأحيان يحدث إنحراف أو خروج عن المسار القانوني المطلوب.

يعتبر القاضي المسؤول الأساسي عن أي خطأ جسيم أو تقصير يصدر منه أثناء تأدية مهامه وعلاوة على ذلك تقع على عاتقه مسؤولية سواء كانت مسؤولية جزائية أو مسؤولية مدنية أو مسؤولية تأديبية، ويتم مساءلته وفقًا للإجراءات القانونية العادلة، وذلك في حالة إنحرافه عند إصداره للأحكام قضائية لكي يتم توجيه العقوبة إليه، من طرف جهة رقابية مستقلة تتولى مهمة توقيع العقاب عليه وفقا للمعايير المعمول بها وأيضا حسب خطورة الأفعال التي ارتكبها.

يعتبر موضوع محل الدراسة المتمثل في مساءلة القاضي عن أفعاله المنحرفة سواء أخلاقيًا أو مهنيًا ذات أهمية كبيرة، بحيث لا يمكن الإستغناء عنه نظرا للدور الرئيسي الذي يلعبه في المجتمع فمن خلاله تتضح لنا الأخطاء التي يرتكبها القاضي وكيفية مساءلته قانونيا، كذلك يوضح الهيئات المكلفة بالمساءلة وكل العقوبات المقررة له، فالقاضي يعتبر الشخص الوحيد والمؤهل لقيام بهذه الأعمال وذلك من خلال تطبقيه للقانون بشكل صحيح ودون تحيّز أو تمييز بين الأطراف المتخاصمة.

يُؤدي عدم مراعات الضوابط الأخلاقية المهنية إلى إنتهاك حقوق الأفراد وتعرضهم للظلم، لذا من الواجب أن يكون القاضي مسؤولاً عن أفعاله وأخطائه لضمان العدالة وحماية حقوق الأفراد

المعنيين، وكذلك يمكن إعتبار المسؤولية التي تقع على القاضي عند قيامه بالأخطاء المهنية أو الجزائية أو المدنية كضمانة لتفادي إنحرافه المهني أو الأخلاقي، لأن القاضي عندما يعرف أن كل الأخطاء التي يقوم بها سيُسأل عليها سوف يتفادى سوء إستغلال، ومن خلال هذا نتسأل عن النظام القانوني للمسؤولية القانونية التي تقع على عاتق القاضي عند تأدية مهامه؟

إستعنا في دراسة هذا الموضوع إلى عدة مناهج أولهما المنهج التحليلي ويظهر ذلك من خلال تحليل الكلي للموضوع وتفسره بشكل مفصل، أما المنهج الثاني المتبع هو المنهج الإستقرائي ويتم من خلال إستقراء النصوص القانونية بشكل دقيق، وأخيرا تم إستعمال المنهج الوصفي الذي يتجلى في عدة التعريفات التي تم تقديمها في صدد دراستنا.

لمعالجة الإشكالية المطروحة حاولنا الإجابة عليها وفق لخطة مقسمة إلى قسمين، سنتطرق في الفصل الأول إلى المسؤولية القانونية للقاضي في إنحرافه الأخلاقي والمهني، أما الفصل الثاني سنتطرق إلى صور مسؤولية القاضي عند تأديية مهامه.

الفصل الأول

تكريس مسؤولية القاضي ضمان لنزاهة القضاء

تُعتبر المسؤولية القانونية للقاضي في حالة انحرافه الأخلاقي أو المهني من بين المسائل الحساسة المعقدة وتخضع للعديد من القوانين والتشريعات في معظم الدول، وعلى سبيل المثال في الجزائر تّم التعامل مع هذا الموضوع من خلال إصدار ميثاق يُحدد سير سلوك القاضي، وتأتي مدونة أخلاقيات القضاة تأكيدا لمبدأ الاستقلال للسلطة القضائية التي تم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للقضاء ويأتي هذا التدعيم في إطار الأهمية البالغة توليها الدولة لإصلاح قطاع العدالة[3].

تحرص الدولة الحديثة على تقديم الخدمات القضائية لجميع الموطنين دون تمييز أو تفريق بينهم بناءًا على أي اعتبارات تتعلق بالعرق أو الجنس ويّتم ذلك بتوفير العدالة للجميع في المجتمع[4]، فعلى القاضي الامتثال لأخلاقيات المهنية التي تضعها النقابات والجمعيات القضائية في الجزائر والتي تحدد المعايير اللازمة لسلوك المهني وعلاوة على ذلك فإن القانون الجزائري يُشّدد على أهميه الحفاظ على سرية المعلومات والملفات المتعلقة بالحالات التي تم النظر فيها.

جاء في الشطر الثاني من المادة 166 من دستور 1996 الذّي ينص على أنه "يجب القاضي أن يتفادى أي سلوك من شأنه المساس بنزاهة"[5] وعندما يخالف القاضي هذه المبادئ فإنه يمكن إقالته وعزله من منصبه ويمكن أن تعرضه لشك حول إلتزاماته كقاضي، ولمزيد من التفاصيل سنقسم فصلنا إلى مبحثين حيث سنتطرق في المبحث الأول: مقتضيات الإلتزام الأخلاقي والمهني للقاضي، أما المبحث الثاني: مقتضيات الإنحراف الأخلاقي والمهني للقاضي.

---

[2] مزوزي ياسين، أخلاقيات مهنة القضاة، دار الألمعية للنشر وتوزيع، الجزائر، 2015، ص9.

[4] طاهري حسين، التّنظيم القضائيّ الجزائري، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص3 .

[5] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 1996/12/07 ج ر ج ج عدد 76، صادر بتاريخ 1996/12/08، المعدّل والمتمّم بموجب: قانون رقم 02-03 مؤرخ في 2002/04/10، ج ر ج ج، عدد 25، صادر بتاريخ 2002/04/14. قانون رقم 08-19 مؤرخ في 2008/11/15، ج ر ج ج، عدد 63، صادر بتاريخ 2008/11/16، قانون رقم 16-01 مؤرخ في 2016/03/06، ج ر ج ج عدد 14، صادر بتاريخ 2016/03/7 (استدراك ج ر ج ج، عدد 46، صادر بتاريخ 2016/08/03)، وبنص التعديل المصادق عليه في الاستفتاء الشعبي لأول نوفمبر 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 2020/12/30، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، ج ر ج ج، عدد 82 صادر بتاريخ 2020/12/30.

المبحث الاول

مقتضيات الإلتزام الأخلاقي والمهني للقاضي

يتطلب الالتزام الأخلاقي والمهني للقاضي الامتثال لمجموعة من القيم والمعايير التي يجب على القاضي الإلتزام بها في ممارسة وظيفته لضمان حماية هيبة القضاء **(المطلب الأول)**، ويتضمن ذلك عدم مخالفة القوانين والأنظمة المنظمة لعمل القضاة، وحماية حقوق الأفراد والمجتمع بصفة عامة، وباختصار يهدف إلى ضمان العدالة والمساواة في التعامل مع القضايا المختلفة والحفاظ على سمعة السلطة القضائية وثقة المواطنين فيها **(المطلب الثاني)**.

المطلب الاول

حماية هيبة القضاء أساس الإلتزام الأخلاقي للقضاء

يُعَدُّ الحفاظ على هيبة القضاء أحد القواعد الأساسية لنظام العدالة، فالقضاء هو مفتاح فعال أساسه إيجاد الحلول السريعة والإبتعاد عن كل ما هو باطل، فإذا كان الأفراد يثقون بنزاهة وعدالة القضاء فسوف يكون لدى القضاة سمعة طيبة ويكون لهم القدرة على العمل بكفاءة[6]، ويتميز النظام القضائي في الجزائر بأنه يقوم على حماية الحقوق والسهر على تطبيق القوانين بشكل عادل[7] ومنصف ويعمل أيضا على مكافحة الفساد ويتولى القضاة دوراً حاسماً في هذا النظام، حيث يعدون أهل الحكمة ويمثلون السلطة القضائية المستقلة في البلاد، ويسعون جاهدين للحفاظ على النظام العام، فالقضاة حماية خاصة وأنهم ملزمون بالالتزام بالمسؤولية الخاصة، وهي عدم تجاوز حدود سلطاتهم القضائية لتحقيق منافعهم الشخصية فيجب عليهم تطبيق القانون بموضوعية وبكل شفافية دون تحيز أو تأثير من أي طرف سواء كان ذلك يخدم مصالحهم الشخصية أو غيرها، والجدير بالذكر أن هذه المسؤولية تعد جزءًا لا يتجزأ من

---

[6] لالو سوبريادي بن مجيب، مُعلمين محمد سعيد، "**أخلاقيات القاضي في تحقيق القضاء**"، مجلة الشريعة الإسلامية والإقتصادية المجلد17، العدد2 كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ماتارام الإسلامية، ماليزيا، 2018، ص305.

[7] عينة المسعودة، "**أخلاقيات القاضي الجزائري (في ضوء النصوص القانونية وأحكام الشريعة الإسلامية)**"، مجلة الإجتهاد القضائي، المجلد13، العدد25، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، الجزائر،2021، ص643.

التزام القضاء بالمبادئ الأخلاقية والمهنية **(الفرع الأول)**، وتساهم في حفظ هيبة القضاء والثقة العامة به[8] **(الفرع الثاني)**.

الفرع الاول

مبادئ أخلاقيات مهنة القضاء

تتضمن معايير الأخلاق المهنية لمهنة القضاء العديد من النقاط التي يجب على القضاة وغيرهم من المهنيين القانونيين الالتزام بها أثناء ممارسة مهنتهم، ويهدف هذا النظام القانوني إلى ضمان تحقيق العدالة والنزاهة في النظام القضائي والحفاظ على سمعة المهنة، تتضمن أخلاقيات مهنة القضاء العديد من المسائل الهامة والمتعلقة بالتصرفات والمواقف التي يجب على القضاة والمحامين الالتزام بها، ومن بين هذه المعايير يمكن ذكر النقاط التالية:

أولا: مبدأ الإستقلالية

يهدف مبدأ استقلالية السلطة القضائية في أي نظام دستوري إلى تحقيق العدالة في أقصى صورها كما أن هذا المبدأ أصبح مرتبطا، إلى درجة كبيرة بحماية الحقوق والحريات في العالم المعاصر، لذلك أصبحت له أهمية كبيرة مما تطلب من المُشرع التدخل لمحاولة حمايته وتعزيزها بأقصى الضمانات الدستورية والقانونية الممكنة[9].

يُفترض على القضاة أن يمارسوا مهنتهم بشكل مستقل حيث يجب عليهم اتخاذ قراراتهم بناءً على القوانين والأنظمة المعمول بها، وليس استنادًا إلى اعتبارات شخصية ، كما عليهم البت في القضايا والمسائل المعروضة أمامهم بطريقة عادلة ومستقلة، وفقًا لمبدأ حكم القانون واحترام حقوق جميع الأطراف

---

[8] اللجنة الدولية للحقوق، المبادئ الدولية المتعلقة بإستقلال ومسؤولية القضاة، والمحامين, وممثلي النيابة العامة، دليل الممارسة رقم1، جنيف، 2007، ص2.

[9] بن حمزة نصيرة ، شكاروة سمية، إستقلال القضاء في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية، تخصص: منازعات إدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2018, ص62.

المعنية[10]، جاء في الشطر الأول في نص م 166 من دستور 1996 الذّي ينص على أنه: "القاضي محمي من كل أشكال الضغوط والتدخلات والمناورات التي قد تضر بأداء مهمته أو تمس نزاهة حكمه"[11].

يجب على القاضي أن يكون غير مكترث حتى يتمكن من القيام بواجباته دون خوف من الانتقادات أو التدخل من أي جهة عليا، أو التأثر بأي إغراء أو وضغط، أو تهديد من أي جانب ولأي سبب من الأسباب، فتحقيق استقلالية القضاء للقاضي كفرد أثناء تأدية مهامه، يمكن أن يسمح له بممارسة وظيفته بحياد وبدون خوف من التدخل الخارجي، الذي يمكن أن يشكل تهديدًا له، مثل عزله أوتحويله إلى مكان آخر[12].

ثانيا: مبدأ المساواة

يُقصد بالمساواة أمام القضاء أن جميع أفراد المجتمع والمواطنين لديهم الحق في الوصول إلى المحاكم بنفس الطريقة ودون أي تمييز بسبب العرق أو الجنس أو الدين أو الرأي الشخصي أو أي سِمة شخصية أخرى، وعلى هذا الأساس يتمكن الجميع من رفع دعوى قضائية في نفس المحكمة وفقًا لنفس الإجراءات والقوانين، وينبغي أن يكون هذا المبدأ محوَريًا في العدالة، ولا يُعارض حق الإنسان في اللجوء إلى القضاء، بحيث يمكن للقاضي أن يحدد العقوبة المناسبة وفقاً لظروف القضية الخاصة بها، مما يُحقق العدل والمساواة أمام العدالة[13].

يلتزم القاضي بمبدأ المساواة أمام القانون، فهذا ما جاءت به م 158 من دستور 1996 الذّي ينص على أنه: أساس القضاء مبادئ الشرعية والمساواة الكل سواسية أمام القضاء[14] ولكي يتم ضمان المساواة

---

[10] عينة المسعود، المرجع السابق، ص654.

[11] المادة 166 من دستور 1996.

[12] شامي يسين، إجراءات المساءلة التأديبية للقضاة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص: القانون الإجرائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2012، ص51.

[13] شامي يسين، المساءلة التأديبية للقضاة، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص117.

[14] المادة 158 من دستور 1996.

أمام القانون وبين المتقاضين، يجب أن يتصرف القضاة وفقاً للقوانين واللوائح بطريقة تضمن المساواة بين جميع الأفراد، وينبغي على القضاة أن يكونوا مستقلين وخاليين من أي تأثيرات داخلية أو خارجية تؤثر على قراراتهم فيجب عليهم أن ينظروا في القضايا على قدم المساواة ودون تمييز بين الأفراد، وأن يتصرفوا بطريقة تكون خالية من أي تحيزات شخصية أو تأثيرات خارجية[15]، ويعد هذا السلوك المهني النزيه والمستقل من العوامل الأساسية التي تضمن الحفاظ على مبدأ المساواة في نظام العدالة.

ثالثا: مبدأ الشرعية

يتطلب مبدأ الشرعية أن يكون المشرع وحده المسؤول عن وضع القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية في جميع جوانبها وتحدد حدودها وآثارها، وتنص على العقوبات المترتبة على انتهاكها وعليه يكون دور القاضي في تطبيق القانون الذي تم انتهاكه كممارسة لإحدى سلطاته المخولة له بموجب القوانين، وبذلك يتأكد الالتزام بمبدأ الشرعية الذي يعزز مفهوم سيادة القانون ويكفل تنفيذ العدالة بطريقة موضوعية وواضحة ومنصفة .

يجب على القضاة الالتزام بالنظام القانوني عند الفصل في القضايا، ويتضمن ذلك احترام قرينة البراءة، والحفاظ على القيم الاجتماعية، والحفاظ على كرامة الفرد وحقوقه في إطار القانون، وبذلك يصبح حماية الحقوق والحريات الفردية غير قابلة للتحقيق إلا من خلال تطبيق القانون على الوجه الصحيح ويكون للقضاة دورٌ محددٌ في ذلك، حيث يلتزمون بالامتثال للنصوص القانونية وتطبيقها بصرامة، وهذا ما أكدته م 8 من ق.أ.ق " يجب على القاضي أن يصدر أحكامه طبقا لمبادئ الشرعية والمساواة ولا

[15] بوضياف عمار، القضاء الإداري في الجزائر، الطبعة الثانية، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 46-47.

يخضع في ذلك إلا للقانون، وأن يحرص على حماية المصلحة العليا للمجتمع"[16] وتضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد القضاء في جميع أنحاء البلاد وضمان إحترام القوانين[17].

الفرع الثاني

هيبة القاضي من هيبة القضاء

يحاول القاضي الحفاظ على هيبته ومكانته في المجتمع من خلال القيام بمهامه بجدية واحترام المبادئ والمعايير، وذلك من أجل الحصول على التقدير وثقة الناس، فالقاضي ملزم بتحمل المسؤولية وذلك من خلال الحفاظ على العدالة وحقوق الأفراد ولكي يؤدي هذه المهمة بطريقة صحيحة، يجب عليه أن يّتَبع الأخلاقيات والقيم التي تنظم سلوكه وتضمن حياده واستقلاليته في اتخاذ القرارات، وفي حالة قيام القاضي بأداء مهامه بصورة غير سليمة، فإنه يتناقض مع مهنته ويُعرض سمعته ومكانته للخطر ويؤثر بشكل سلبي على نظرة الناس للقضاء والعدالة، ولذلك من الضروري أن يلتزم القاضي بتطبيق كل ما هو مفروض عليه من بينها التمتع بالشفافية والوضوح في أدائه للواجبات، بحيث أن شخصية القاضي وسلطته واحترامه العام يعكسون ويمثلون سلطة القضاء بشكل عام، وأنّ تعزيز هيبة القاضي واحترامه وصدقه وشفافيته يساهم في تعزيز مكانة السلطة القضائية في المجتمع[18].

يُعد القضاء ركيزة أساسية حيث يتولى دورًا مهمًا في تطبيق الالتزامات التي تقع عليه ومن المهم جدا أن يتمتع القضاة بالحماية والضمانات اللازمة التي تضمن حمايتهم من أي ضغط خارجي قد يؤثر

---

[16] قانون عضوي رقم 04 -11 مؤرخ في 21 رجب عام 1425 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2004 يتضمن القانون الأساسي للقضاء، ج ر ج ج، عدد 57، صادر بتاريخ 2004/09/08.

[17] ابي اسماعيل بكير، بعجي نور الدين، "**سلوك القاضي المدني وواجباته الأخلاقية و المهنية في التشريع الجزائري**" المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 05، كلية الحقوق جامعة الجزائر، الجزائر، 2021، ص375

[18] غريسي جمال، الضمانات الإدارية لحماية القاضي في النظام القضائي الإسلامي و التشريع الجزائري (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الإسلامية، تخصص: شريعة و قانون، كلية العلوم الإسلامية قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، 2016-2017، ص1.

على أدائهم بشكل سلبي، ويمكن اعتبار القضاة الدرع الواقي لحقوق المواطنين وذلك من خلال دورهم النبيل في تطبيق العدالة والحفاظ على سلامة واستقرار المجتمع[19] .

المطلب الثاني

تجسيد عدالة منصفة أساس الإلتزام المهني للقاضي

يتم انتقاء القضاة بناءً على المعايير الكفاءة والاختصاص وذلك من أجل ضمان حسن وسلامة ودقة في خدمة العدالة، بمجرد إختيار القاضي المناسب سيتم ضمان حسن سير العدالة بشكل سليم ويمكن القول أن القاضي هو المحور الرئيسي في نظام العدالة، ويتوقف نجاح هذا النظام على قدرة القاضي في اتخاذ القرارات الصائبة والمنصفة بشكل مستقل[20].

تتجسد الأُسس المهنية للقاضي في تحقيق العدالة المنصفة، أين يتحمل القاضي مسؤولية تطبيق القانون بشكل موضوعي وعادل والتعامل مع القضايا بشكل شفاف، وهذا الأخير لا يقتصر فقط على عدم التحيز الشخصي، بل تشمل أيضًا عدم الأخذ بعين الاعتبار أي آراء أو معتقدات سياسية أو دينية[21]، بالإضافة الى ذلك يجب أن يكون القاضي متمسكًا بمبدأ حقوق وكرامة الإنسان، وأن يعتمد في إصداره للقرارات على الأدلة المتاحة وعدم خضوعه في ممارسته لعمله لأي جهة أخرى، بل يشترط أن يكون عمله خالصا لإقرار الحق فهو يُعَدُ الأثر الإيجابي لضمير الأمة فعمله هو النطق بالحق والعدل في المجتمع[22] وعليه قسمنا مبحثنا إلى واجبات القاضي المهنية **(الفرع الأول)**، والأثر الإيجابي للقواعد الأخلاق المهنية على سلوك القاضي **(الفرع الثاني)**.

---

[19] ماينو جيلالي، "**أخلاقيات مهنة القضاء في المواثيق الدولية والتشريعات العربية والشريعة الإسلامية**"، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، العدد2، 2012، ص206.

[20] غريسي جمال، المرجع السابق، ص11.

[21] عبدلي سفيان، ضمانات إستقلالية السلطة القضائية بين الجزائر وفرنسا، الطبعة الثانية،دار نور للنشر والطباعة والتوزيع الجزائر، 2011، ص41.

[22] طلعت يوسف خاطر، إستقلال القضاء حق الإنسان اللجوء إلى قضاء مستقل، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر 2014، ص10.

الفرع الاول

واجبات القاضي المهنية

يتمثل النظام القانوني لإلتزامات القاضي المهنية مجموعة من القوانين وعددًا من المعايير والمبادئ التي يجب على القضاة الالتزام بها مثل ضرورة الحياد والموضوعية في اتخاذ القرارات، واحترام حقوق الأطراف المتنازعة والالتزام بمبدأ استقلالية القضاء، والتّحلي بالكفاءة المهنية في تنظيم الجلسات القضائية وتقديم الحكم بطريقة عادلة ومبررة ويعتبر هذا النظام القانوني أساسًا لتعزيز الثقة في نظام العدالة وتحقيق العدل في المجتمع ومنه يتضمن النظام القانوني لإلتزامات القاضي المهنية عددا من المعايير المتماثلة فيما يلي :

أولا: الإلتزام بالحياد

يجب على القاضي أداء دوره بموضوعية تامة وتطبيق القانون دون التحيز لأي طرف أو مصلحة في النزاع القضائي، ويجب أن يكون القاضي محايداً وغير متأثر بأي تأثيرات خارجية، وهذا لا يتحقق إلا إذا كان مستقلاً وظيفياً وشخصياً، وقد حرصت التشريعات المقارنة على ضمان هذا المبدأ من خلال تأكيده في كل مناصاتها القانونية الأساسية وفي النصوص الخاصة بالقطاع، وتؤكد الشريعة عليها وتجعلها أحد عناصر القضاء وتحرص على توفير الضمانات الكافية لدعم هذا المبدأ من حيادية القضاة وبالتالي العدالة والإنصاف في إقامة العدل[23]، لا يمكن استخدام الصلاحيات الممنوحة للقضاة بشكل تعسفي، وذلك حفاظًا على الحقوق والحريات، وتحت غطاء استقلال القضاء، كما يوفر القانون للمتقاضين ضمانات مختلفة لحمايتهم من أي اعتداء أو معاملة غير عادلة، وذلك للحفاظ على العدالة والمساواة في المجتمع، حيث نص الدستور1996 في مادته 168 على ما يلي :(يحمي القانون المتقاضي من أي تعسف أو أي انحراف يصدر من القاضي)[24].

---

[23] عوض محمد عوض، اخطاء القضاة، دراسة مقارنة بين التشريع الاسلاميه والقوانين الوضعية، دار نهوض للدراسات والنشر مصر، 2021، ص15.

[24] المادة 168 من دستور 1996.

تُعتبر حيادية القاضي أساساً لعمله حيث يُفترض أن يكون القاضي خالياً من تأثر عواطفه الشخصية سواء في إجراءات التحقيق أو البت في القضايا، حيث تعد هذه الحيادية ضمانة للطرفين حيث لا يمكن أن يكون هناك ميزان عدل حقيقي في حالة انحياز القاضي، وبالتالي فإن حيادية القاضي تُعد مبدأً أساسياً في سير العدالة والقضاء، حيث يُفترض أن يقوم القاضي بالحكم بشكل موضوعي، ويعتمد في قراراته على القانون والحقائق المعروضة أمامه فقط[25]، و يتم تحقيق حياد القاضي من خلال الالتزام بمجموعة من القواعد الأخلاقية والمهنية المتماثلة في النقاط التالية :

- عدم الانحياز لأي طرف في القضية وعدم الإفصاح عن أي رأي أو موقف شخصي في القضية.
- عدم المشاركة في أي نشاطات سياسية أو مؤتمرات أو تجمعات قد تؤثر على استقلاليته.
- الإمتناع عن قبول أي هدايا أو رشاوى من الأطراف المعنية بالقضية.
- ضمان حقوق جميع الأطراف في القضية ومنحهم نفس الفرصة في التقديم.

ومن أجل ضمان حياد القاضي، فإن المحاكم والنظم القضائية تضع قواعد وإجراءات دقيقة لضمان تحقيق هذا المبدأ الأساسي، وتفرض عقوبات على أي خرق لهذه القواعد.

ثانيا: الإلتزام بالتحفظ

يعتبر مبدأ تحفظ القضاة مبدأ هاماّ في النظام الدستوري للدولة الديموقراطية، حيث يسمح بالحفاظ على توازن السلطات وتقليل النزاعات بين السلطات المختلفة، فمن خلال هذا المبدأ يتضح أنه على القضاة الامتثال لقواعد السلوك[26]، بما أن القاضي يعيش في المجتمع الذي يحكم فيه وعليه يجب أن يعيش ظرف المجتمع ويدرك بعمق مشكلاته وطبائع أفراده لأن القاضي يجمع بين ثلاث صفات لا

[25] بوضياف عمار، المرجع السابق، ص ص 15-16.

[26] تنص المادة 7 من القانون العضوي 04-11 على أنه: على القاضي أن يلتزم في كل الظروف، بواجب التحفظ وإتقاء الشبهات والسلوكات الماسة بحياده وإستقلاله.

يحجب أيا منها الأخرى: هم صفته كقاضي وصفته كموظف عام وصفته كمواطن في المجتمع، لذا يمكن النظر إلى الالتزام بالتحفظ من منظور مؤسسي ومنظور وظيفي وأخيراً منظور شخصي.

أ- على المستوى المؤسساتي

ينطبق التزام التحفظ على كل القضاة سواء التنفيذيين أو الدائمين ولا يُسمح للقضاة بالتعليق على القرارات والأحكام الصادرة عنهم ، ولا يمكنهم انتقاد الأحكام الصادرة عن زملائهم في المحكمة تماشياً مع المبدأ القائل بأن التحليل القضائي للأحكام يدخل في نطاقها اختصاص محكمة الاستئناف[27]، إضافة إلى ذلك يُلزم واجب التحفظ القاضي بالحفاظ على سرية المداولات والمناقشات القانونية والإجراءات والمعلومات التي تحصل عليها كقاض، كما أنه يمنعه من إفشاء أسرار الملفات التي في حوزته للآخرين فيتعين عليه القيام بواجب العناية ، كإقفال المكتب ، وإيقاف تشغيل الكمبيوتر وما إلى ذلك[28]، و هذا ما جاء به ق.أ.ق في نص م 11 " يلتزم القاضي بالمحافظة على سرية المداولات وألا يطلع أيا كان على معلومات تتعلق بالملفات القضائية، إلا إذا نص القانون صراحة على خلاف ذلك"[29].

ب- أما على المستوى الوظيفي

يجب على القاضي الامتناع عن التصريح بشكل فردي للصحافة حول القضايا المعروضة عليه غير أن واجب التحفظ لا يمنع القاضي من المشاركة في إعداد القوانين بصفته ممتهنًا لمهنة قانونية[30]

---

[27] مركز دراسات القانونية والعدالة في المجتمعات العربية تم الإطلاع عليه بتاريخ 10 أفريل 2023 على 16:00 سا، على الموقع :

https://ieadja.org

[28] أخلاقيات القاضي, تم إطلاع عليه في 2023/04/10 على ساعة 17:55سا، على الموقع

https://m.marocdroit.com

[29] المادة 11 من القانون العضوي 04-11.

[30] غسّان رباح، أخلاقيات أصحاب المهن القانونية(شروط وأحكام)، منشورات الحلبى الحقوقية للنشر والتوزيع، بيروت، 2016 ص49.

كما أنه لا يمنع عليه التعاطي الحرّ مع هذه النصوص القانونية وبالتالّي فواجب التّحفظ لا يمنع القاضي من الانضمام الى هيئة نقابية تمثيلية للقضاة دون أخرى.

ج- على المستوى الشخصي

يُمنع على القاضي المشاركة في أي إضراب أو التحريض عليه، و يعتبر ذلك إهمالا لمنصب عمله[31] وهذا ما جاء في الشطر الثالث في نص م 12 من ق.أ.ق، مما يعني يحظر واجب التحفظ على القاضي الانضمام إلى أي منظمة أو مجموعة تهدف إلى معارضة القضاء كما يمنعه من التعبير علنًا عن ولائه السياسي لأي مجموعة إلى الحد الذي لا يضر بوظائف القاضي وسلطته القضائية.

ثالثا: الإلتزام بالنزاهة

يجب أن تدعم أخلاق القاضي النزاهة المادية والمعنوية ، وهي الكلمات الأكثر شيوعًا التي يستخدمها الناس لوصف القاضي بنزاهة وصدق وثبات وشفافية وأيادي نظيفة لا ينخدع بالإغراء مهما كانت مبرراته، وعليه لمواجهة الإغراء، على الدولة أن تدع القاضي يتعامل مع جميع شؤون حياته حتى لا يحتاج إلى البحث عن مقومات حياته، من سكن وعلاج طبي، وإعالة كافية وصحيحة له ولأسرته[32].

يعني على القاضي أن يكون نزيها امتثالا لما يقتضيه شرف منصبه، و يجب على القاضي أثناء ممارسة مهنته وكذلك في حياته الشخصية أن يتحلى بخصال النزاهة التي تجعله جديرا بممارسة مهامه ويضمن الثقة في العدالة، كما يساهم القاضي في تبرير ثقة الجمهور في القضاء[33] وذلك من خلال سلوكه المهني والشخصي، ويثبت القاضي حرصه على سمعة العدالة في تحفظه وحذره وكتمانه.

---

[31] المادة 12 من القانون العضوي 04-11.

[32] أبي اسماعيل بكير، بعجي نور الدين، المرجع السابق، ص 360.

[33] مركز دراسات القانونية والعدالة في المجتمعات العربية تم الإطلاع عليه بتاريخ 11 أفريل 2023 على 21:25سا، على الموقع:

https://ieadja.org

يُفهم أنّ نزاهة القاضي واحدة من الصفات الأساسية التي يجب أن يتمتع بها القاضي، حيث تعني الالتزام بالأخلاقيات المهنية والتصرف بطريقة تعكس النزاهة والشفافية في أداء العمل القضائي وتمثل أهمية النزاهة في تعزيز الثقة في العدالة والحفاظ على مكانة النظام القضائي ككل، بحيث تشمل مبادئ نزاهة القاضي ما يلي :

- تجنب أي صفقات مشبوهة أو صفقات ذات مصالح شخصية سواء في العمل القضائي أو في الحياة الشخصية.

- عدم الخضوع لأي ضغوط من أي طرف وعدم المساومة على مبادئ العدالة والاستقلالية و النزاهة.

- الإحتفاظ بمظهر يعكس الحيادية والشفافية ، وتجنب أي تصرفات أو تصريحات تشوه صفاته.

- الإمتناع عن الالتقاء بأي من الأطراف المعنية بالقضية خارج المحكمة.

- الإحتفاظ بالسرية الكاملة للمعلومات المتعلقة بالقضية.

- التأكد من أن القرارات القضائية تستند إلى الحقائق والأدلة المتاحة.

الفرع الثاني

نتائج إحترام أخلاقيات مهنة القضاء

يُقصد بالأثر الإيجابي لقواعد الأخلاق المهنية على سلوك القاضي، القدرة في تشجيع القاضي على إتخاذ القرارات الصائبة والمتوافقة مع القوانين، فبمجرد التزام القاضي بتلك القواعد الاخلاقية والمهنية يكون لها تأثير إيجابي على سلوكه وأدائه، مما ينعكس بدوره على ثقة المواطنين في النظام القضائي والعدل المساواة في ويساعد أيضا في حماية إستقلالية القضاء[34].

[34] ماينو جيلالي، مرجع سابق، ص211.

تعتبر القواعد الأخلاقية المهنية من الأساسيات التي تحدد السلوك الصحيح، الذي ينبغي على المهنيين الالتزام به أثناء أداء أعمالهم المهنية، كما تعد أخلاقيات المهنية أيضاً مرجعاً للمهنيين في تحديد سلوكهم لمواجهة المشكلات المختلفة التي يوجهونها في ممارسة مهنتهم، كما أنها توفر إطارًا للتعامل مع المواقف الصعبة، واتحاد القرارات الصحيحة والملائمة والغير المعارضة للقانون والأنظمة المعمول بها والجدير بالذكر أن القواعد الأخلاقية المهنية ليست مجرد تقليد أو عادة، بل تعتبر مرآة للمهني في ممارسة أعماله والتزام بها يعكس احترام المهني لتلك الأسس وتعزيز المصداقية.

المبحث الثاني

مقتضيات الإخلال عن أخلاقيات مهنة القضاء

يُعتبر القاضي هو الضامن لإستقلال العدالة وحيادها ففي بادئ الأمر، يجب على القاضي إثبات نزاهته ومدى احترامه للقوانين والقواعد الأخلاقية التي تحكم مهنته، فالانحراف الأخلاقي والمهني هو مصطلح يستخدم لوصف السلوك الغير اللائق أو الغير المهني للقاضي في ممارسة عمله ويعتبر من الأمور الخطيرة.

يتسبب هذا التصرف في خرق القيم ومبادئ السلطة، ويشكل خطرًا على مصالح المجتمع ويُمن ذلك في الابتعاد عن المألوف خلال ممارسة المهنة، مما ينتج عن ذلك مشاكل التي تهدد بمصدقيته وتضر بنزاهة المؤسسة القضائية على حد السواء مما يدعوا الأمر إلى تداخل مصالح الدولة للحد ومكافحة هذه المخاطر ومسائلة كل من تتطرق إليها[35]، وذلك من أجل تعزيز ثقة العدالة في المجتمع فالمطلوب هو أن يتسم رجال القضاء بالحيادية واستقلال وعلاوة على ذلك يجب أن يتمتع بالقدرة على تقييم الحقائق وتطبيق القانون بشكل واضح فالقضاء مسؤولية كبيرة وحساسة، حيث يجب البحث وتحري عن الحقائق بكل دقة وإزالة كل الغموض المحيطة بها ويتطلب هذا العمل الجهد والتركيز للوصول الى

[35] داسة مصطفى، "**الإنحراف الوظيفي للموظفين العموميين(مفهومه، مظاهره، أليات علاجه)**"، مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مجلد6، العدد2، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2021، ص267.

الهدف المتمثل في حماية المجتمع[36]، ولقد إرتأينا إلى تقسيم مبحثنا إلى مطلبين فخصصنا **المطلب الأول** لمضمون الإنحراف الأخلاقي للقاضي، أما **المطلب الثاني** لمضمون الإنحراف المهني للقاضي.

المطلب الاول

مضمون الإنحراف الأخلاقي للقاضي

تُشير فكرة الانحراف الأخلاقي للقاضي إلى موقف يتخذ فيه قرارًا لا يحترم المبادئ الأخلاقية المتوقعة من منصبه، وقد يشمل ذلك الموقف الذي يتخذ فيه القاضي قرارًا بناءً على التحيز الشخصي أو المصلحة الذاتية بدلاً من الحقائق المقدمة في القضية أو مبادئ العدالة والإنصاف.

يمكن أن يحدث الإنحراف الأخلاقي للقاضي على سبيل المثال، عندما يتخذ القاضي قرارًا لصالح أصدقائه أو أقاربه أو عندما يُظهر القاضي تحيزًا لصالح طرف معين، بدلاً من أن يكون محايدًا وموضوعيا ومن المهم التأكيد أن القضاة مطالبون بالالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية الصارمة من أجل الحفاظ على نزاهة النظام القضائي وضمان أن تكون القرارات القضائية عادلة ونزيهة، وبالتالي فإن الانحرافات الأخلاقية للقاضي تعتبر انتهاكات خطيرة لهذه القواعد، والتي يمكن أن تؤدي إلى عواقب قانونية تأديبية، سنتعرف على الجرائم التّي تدخل ضمن الإنحراف الأخلاقي والتّي هي جريمة الرشوة **(الفرع الأول)**، وجريمة التزوير **(الفرع الثاني)**، وجريمة الإحتيال **(الفرع الثالث)**.

الفرع الاول

جريمة الرشوة

تُعتبر الرشوة من الجرائم الاقتصادية التي يرتكبها القضاة[37]، عندما جرم المشرع الرشوة لم يجرمها خوفا من أن يرتكبها القضاة، بل من قبل كافة الموظفون العموميين ، وأي شخص يتمتع بوضع

---

[36] لالو سوبريادي بن مجيب، مُعلمين محمد سعيد، المرجع السابق، ص305.

[37] بودهان موسى، النّظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص15.

الخدمة العامة، مثل هذا السلوك على أساس أنه نمط شنيع الذي يؤدي إلى تدمير أداء الحكومة والمجتمع ولأنها تؤثر على سمعة الإدارة العامة، فإن سبب الرشوة هو أداء وظيفة معينة لتلك المهن أوعدم الإنخراط في أعمال تدخل في نطاق الواجبات الرسمية[38]، أو انتهاك إحدى الواجبات الرسمية حيث يكون سبب الرشوة بهذه الطريقة مرتبطًا بالمنفعة أو الوعد.

بالرجوع إلى إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في المادة 15 التي تتضمن تعريف الرشوة:" منح موظف حكومي مزايا غير مستحقة بقصد التأثير عليه لكي يقوم بفعل ما أو يمتنع عن القيام بفعل ما لدى أداء واجباته الرسميّة"[39] ويعرّفها البعض بأنها (ما يعطيه الشخص للحاكم أو لغيره ليحكم له أو ليحميه على ما يريد)[40]، أي تتكون رشوة القاضي من إعطاء المال أو هدية أو أي شيء آخر يتم اختياره للتأثير على قراره بطريقة جزئية أو غير قانونية، هذا نشاط غير قانوني ويعتبر فسادًا قضائياً وتعتبر رشوة القاضي جريمة جنائية ويمكن أن يواجه من تثبت إدانته عقوبات بالسجن والغرامات، ففي العديد من البلدان يُطرد القضاة الذين يقبلون الرشاوى أو يُعزلون من مناصبهم، وقد تكون العقوبات القانونية أشد في بعض البلدان[41] ومنه تقوم جريمة الرشوة المنصوص و المعاقب عليها في م 2 من ق 06 -01 على الأركان التالية[42]:

---

[38] الرشوة، تم إطلاع عليها بتاريخ 2023/04/13 على 22:30 سا، على الموقع: https://constitunnet.org

[39] إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 2003/10/31، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 مؤرخ في 2004/04/19، ج ر ج ج، عدد26 مؤرخ في 2004/04/24.

[40] محمد بن بوراك الفوزان، جرائم الرشوة والتزوير دراسه مقارنة بالشريعة الاسلامية، الطبعة الثانية، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض، 2014، ص 14.

[41] علي العوض الجبرة، محمد خليل ابو بكر ، "**المسؤولية الجزائية للقاضي النظامي في القانون الاردني**" ، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، المجلد 29 ، العدد 1، جامعه الزيتونة الاردنية، الاردن، 2021 ، ص223.

[42] قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر ج ج، العدد14، الصادرة في 08 مارس 2006، معدل ومتمم.

أولا: الركن المفترض

يتطلب الركن الافتراضي صفة لمرتشي الرشوة، كما يجب أن يكون القضاة أو مواظفوا الخدمة المدنية والخبراء والأطباء [43] وما إلى ذلك، الذين يتخصصون أو لا يخضعون لفعل أو إمتناع تخصصه ولكن وظيفته تسهل عليه إنجاز المهمة.

ثانيا: الركن المادي

يتحقق الركن المادي من خلال طلب موظف عمومي أو قبوله أو أخذ مقابل القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، فهذا العنصر هو الذي يبين بأن الجريمة سوف تظهر للعالم الخارجي[44] وسيقوم بإرتكاب الفعل أي أنّ هذا الركن يقوم على ثلاث صور:

- يقوم السلوك الإجرامي على القبول أي الأخذ والذي يعتبر فعلا ماديا لجريمة الرشوة، أما طلب الرشوة فإنه يفترض مبادرة من المرتشي الذي يدعو سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة لدفع مقابل للعمل أو الإمتناع عنه.

- يكون محل السلوك الإجرامي في مزية غير مستحقة، ويشترط لإكتمال قيام الركن المادي أن يكون السبب في قيام الموظف المرتشي بالعمل الوظيفي أو الإمتناع عنه.

- يتمثل الغرض من السلوك الإجرامي في أداء عمل أو الإمتناع عنه.

---

[43] محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الخاص، الطبعة 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ص10.

[44] السعدوني جواهر، مسؤولية القاضي محاضرة ختم التمرين، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، الفرع الجهوي للمحامين بتونس تونس، 2019، ص ص34-35.

ثالثا: الركن المعنوي

يكون المرتشي (القاضي) عالما بالأعمال التي يقوم بها، ويعلم بأركان تلك الجريمة أو العناصر المحددة في القانون بمعنى أن يكون مدركا وقت الأخذ أو القبول أو الطلب أنه يّتاجر بوظيفته وأن ما حصل عليه ما هو إلا ثمنا لما قام به أو امتنع عن القيام به، وبجانب العلم يجب أن تكون الإرادة خالية من العيوب أي تكون إرادة تامة بدون أي تحفيز خارجي مثل الإجبار والتهديد وإلى غير ذلك.

الفرع الثاني

جريمة الاحتيال

ينطوي الإحتيال على خداع متعمد أو إخفاء حقائق مادية من أجل الحصول على منفعة مالية أو مادية غير مستحقة، فهو عمل غير قانوني ويمكن أن يتخذ الاحتيال أشكالًا مختلفة، ونذكر على سبيل الإثراء أن دستور الأرجنتين لعام 1853 نص على أنه «من يرتكب جريمة احتيال جسيمة بحق الدولة تؤدي إلى إثرائه يكون قد عمل ضد النظام الديمقراطي بالتالي غير مؤهل لشغل منصب عام أو العمل في وظيفة عامة لفترة من الزمن يحددها القانون [45]» **المادة 36.**

يشمل الاحتيال من طرف القضاة تدليس الوثائق أو الأدلة، أو القيام بتدخلات غير مشروعة في العمليات القضائية، أو الحصول على رشاوي أو هدايا من الأطراف المعنية بالقضية، فالإحتيال من طرف القضاة هو سلوك غير أخلاقي وغير قانوني يتمثل في استخدام سلطتهم وصلاحياتهم القضائية بطريقة خادعة ومخادعة لخدمة أهداف شخصية أو المساعدة على تحقيق مكاسب غير مشروعة لأنفسهم أو لأشخاص آخرين.

يكون القضاة محايدين ويمارسوا سلطاتهم وصلاحياتهم بمنتهى النزاهة والاستقلالية، وتوفر المحاكم والنظم القانونية في معظم البلدان آليات للكشف عن حالات الفساد والاحتيال من طرف القضاة وتتخذ

---

[45] مكافحة الفساد–أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقية. تم الإطلاع عليه بتاريخ 15–04–2023 على 21:30سا على الموقع: https://constitutionnet.org

إجراءات قانونية صارمة ضد القضاة الذين ينتهكون المعايير الأخلاقية والقانونية، يمكن للأفراد الذين يشكون من سلوك غير قانوني أو غير أخلاقي من طرف القضاة[46] التقدم بشكوى لجهات التحقيق والمساءلة المختصة ومنه تقوم جريمة الإحتيال على عنصرين هما :

أولا: الركن المادي

يُرى أنّ العنصر المادي هو فعل إجرامي يتخذ فيه الجاني وسائل أو أساليب كاذبة لإقناع الضحية بصدقه وتسليمه المال طوعا للجاني، والعنصر المادي هو المظهر الخارجي للفعل الإجرامي في حين أن الجريمة ترتكب عن طريق الفعل الإجرامي، أي أن النتيجة لم تكن لتحدث بدون الفعل لذلك هناك ارتباط عضوي بينهما في حين أن الفعل الإجرامي والسلوك هو أحد أهم عناصر الركن المادي لأنه أولاً تعتبر جريمة في القانون حيث يمضي الجاني لإكمال الفعل، فإذا ترك الركن المادي فلا جريمة، بما أن القصد الإجرامي موجود ولم يتحول إلى فعل خارجي فإن القانون لا يعاقبه سرًا أو داخليًا أو قصدًا إلا إذا كان متعلقًا بفعل مادي يعاقب عليه القانون[47].

ثانيا: الركن المعنوي

جريمة الاحتيال هي نوع من الجرائم العمدية ، وكجميع الجرائم فهي بحاجة إلى نية إجرامية عامة وخاصة، فالنية الاجرامية العامة لجريمة الإحتيال هي علم الجاني بأفعاله الأحتيالية المكونة لأركان الجريمة وفقا ما نص عليه القانون، أما النية الإجرامية الخاصة فتتمثل في نية الاستيلاء على مال الغير وتملكه[48].

---

[46] عبد القادر الحافظ الشيخلي، التشريعات العربية لمواجهه جرائم الاحتيال المعاصرة، مركز الدراسات والبحوث الرياض، 2005 ص46.

[47] حُماة الحق للمحاماة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/04/15 على 22:55 سا، على الموقع:
https://jordan-lawyer.com

[48] رحال بومدين، سعداني نورة، "**الحماية الجنائية الواقعة على اموال التجارة الالكترونية (جريمة السرقة والنصب)**"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد2، جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر، 2016، ص 106.

الفرع الرابع

جريمة التزوير

يتّخذ التزوير شكل تغيير حقيقة بيان أساسي في مستند بإحدى الطرق المنصوص عليها في القانون مثل التسبب في إلحاق الضرر بالآخرين، بهدف استخدام المستند لغرض ما زوراّ لأجله، أي يقصد بجريمة التزوير حصول أي شخص على شيء لا يمكن الحصول عليه بالطرق القانونية إلا بالاحتيال على الأطراف، أو تحويل الأحداث الغير الصحيحة إلى أفعال إجرامية حقيقية[49]، وتكون أعمال التزوير عبارة عن أوراق أو عقود أو مستندات وتقوم جريمة التزوير على عنصرين:

أولا: الركن المادي

يتطلب القاضي عندما يقوم بتحرير مستند رسمي بأن يكون محايدًا في وظيفته ويعكس الحقيقة بدقة وصدق، ومع ذلك في بعض الأحيان يحدث تغيير في الحقيقة عندما يقوم القاضي بالتلاعب بالمستندات بطرق غير قانونية، وهذا التلاعب يمكن أن يُسفرعن وقوع ضرر بالغير، حيث يتأثر شخص آخر أو جهة بسبب التغيرات الكاذبة التي أُدرجت في المستند الرسم مثل تغيير المستندات الرسمية التي تتمثل في الأحكام القضائية أو أوامر قضائية من خلال أعمال مادية ملموسة تغير من طبيعة الوثيقة.

يُصبح التصرف الغير القانوني للقاضي في تحرير المستندات الرسميّة تصرفًا إجراميًا يمكن أن يلحق ضررًا كبيرًا بالآخرين، حيث يُعتبر تلاعب المحرر الرسمي بالحقيقة تصرفًا خادعًا ومضرًا ، وهو ما أكدته المحكمة العليا في قرارها الصادر بتاريخ 1999/12/21 في القضية رقم 227350 ، حيث أنه وكما استقر عليه الاجتهاد القضائي للغرفة الجنائية للمحكمة العليا "فإنه لا يوجد تزوير معاقب عليه

[49] تعريف وأركان وشروط وأنواع جريمة التزوري ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/04/17 على 13:00 سا، على الموقع: https://ae.linkedin.com

إلا إذا تسببت الوثيقة المقلدة أو المزيفة ضرارً حالا أو محتملا للغير حيث أن غرفة الاتهام لم تثبت هذا الضرر ولم تعين الطرف أو الأطراف المتضررة من جراء تصرفات المتهمين"[50] .

يُعتبر التزوير جريمة لا تتم إلا عندما يكون هناك ضرر ملموس، حيث تكمن النتيجة الإجرامية لهذه الجريمة في تضمين المحرر بيانات كاذبة أو تشويه محتوى المحرر، أما الضرر فيكون كنتيجة بعيدة المدى أو قد يصيب شخصًا معينًا أو هيئة محددة.

ثانيا:الركن المعنوي

يكون ارتكاب جريمة التزوير مرتبطًا بنية القاضي واستخدامه للتغيير في المحرر وتلاعبه بالحقيقة من أجل غرض محدد، ويكتمل جانب الركن المعنوي لهذه الجريمة عندما يكون القاضي قد اتخذ قراراً متعمداً ويتصرف بنية سليمة في القيام بالتزوير أو التقليد بمعرفة الأمر المخالف الذي يتبعه[51]، ويكون الركن المعنوي لهذه الجريمة مكتملاً عندما يكون قد استخدم القاضي الشيء المزور أو المقلد وتوجهت إرادته بالفعل نحو القيام بعملية التزوير أو التقليد، وإذا كانت إرادته في التزوير دون نية استخدام الشيء المزور أو المقلد، فإنه لا يكون لديه قصد جنائي، ولا يمكن أن يُبرر جهله بالقانون كعذرويفترض دائمًا أن المزور يرتكب التزوير في محرر سواء كان هو الشخص الذي أجرى التغيير بنفسه أو تم ذلك بواسطة شخص آخر.

---

[50] قرار المحكمة العليا، الغرفة الجنائية، رقم 227350 الصادر بتاريخ 1999/12/21، المجلة القضائية، العدد1، سنة 2001 ص 297.

[51] حمري نوال، "**الضرر في جريمة تزوير المحررات**"، مجلة القانون والمجتمع، المجلد1، العدد02، مخبر القانون و المجتمع بجامعة أدرار، الجزائر، 2013، ص100.

المطلب الثاني

مضمون الإنحراف المهني للقاضي

يشير الانحراف المهني للقاضي أنه لم يقم بعمل المطلوب به وفقًا للقوانين والأنظمة المنصوصة عليها والخروج عن إطار السلطات والصلاحيات الممنوحة له بموجب القانون، ونظرا لخطرته قام المشرع بتحميل القاضي المسؤولية في حالة أي خطأ وكل هذا يهدف الى حسن سلوك القضاة فالمسؤولية القانونية يمكن اعتبارها كضامنة لتفادي أي إنحراف لأن القاضي عندما يعرف أن له مسؤولية يسعى لتفادي هذا الانحراف بشك كامل[52] لتوضيح أكثر لقد قسمنا مبحثنا إلى الإهمال **(الفرع الأول)** والتأخير **(الفرع الثاني)** وإفشاء السّر المهني **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول

الإهمال

يمكن أن يحدث إهمال من قبل القاضي وذلك من خلال عدم قيامه بالواجب القانوني المفترضمما يؤدي الى وقوع ضرر أو خسارة نتيجة ذلك الإهمال، إلا أن القانون لم يترك الأمور على حالها إنما أعطى الحق للمتضررين بالتوجه الى العدالة من أجل المطالبة بحقوقهم الضائعة ، ويمكن تقسيم الإهمال إلى الجزئين الجزء الأول يتمثل في الإهمال الإيجابي يتحقق عند ممارسة المهام على وجه إغفال في إتباع القواعد القانونية أو التنظمية، أما الجزء الثاني يتمثل في الإهمال السلبي فهو تعمد على عدم ممارسة العمل المهني بشكل الصحيح والمطلوب أو عدم قيام به بصورة كاملة [53].

---

[52] أخطاء القاضي المهنية ومسؤولية التقصيرية في القانون المصري، تم إطلاع عليه بتاريخ 2023/04/13، على 21:55سا على الموقع:

https://www.adorar-aliraq

[53] أمال يعيش تمام، "**أثر الإهمال الوظيفي على أداء بالمرفق العام**"، مجلة افجتهاد القضائي ، المجلد9، العدد15، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017، ص148.

يعد الإهمال من الأمور الخطيرة التي يمكن أن تؤثر سلبا على مصدقية النظام القضائي وعدالته فبمجرد الخروج عن ماهو مطلوب وذلك من خلال تجاهل كل المعايير المطلوبة إما سهوا أو بشكل متعمد، فالعدالة هي السبيل الوحيد لتحصيل على الحقوق ورد الإعتبار، وإذا إهتزت هذه الثقة تعم الفوضة مما يستلزم العمل بالقواعد واللوائح المحددة لممارسة المهنة بشكل سليم وبصورة واضحة وعلاوة على ذلك يتم محاسبة القضاة على هذا الإهمال بشكل صريح من خلال النصوص القانونية الموضوعة من طرف المشرع.

الفرع الثاني

التأخير

يجدر على الأطراف المتضررة من هذا تأخير التوجه إلى العدالة من أجل تقديم شكوى إلى هيئة الرقابة على القضاء لمعالجه الأمر وحسب م 6 من إتفاقية الأوروبية لحماية الحقوق الإنسان والحريات الأساسية: لكل شخص الحق في سماع محكمة مستقلة والنزيهة قضية بشكل عادل وعلني وضمن مهلة معقولة، للفصل في الحقوقه والتزامته[54]، إستنادا لهذه المادة تتم المحاكمة في مهلة معقولة بمعنى أن الشخص لا يجب أن ينتظر لفترة طويلة للحصوله على حكم.

يتوقف تحديد المهلة على عدة عوامل مثل نوع القضية ومدى تعقيدها، وحجم الأدلة المستندات التي يتعين التحقيق منها بشكل عام فإن المهلة المعقولة تتطلب مزيجا من الحيادية والفاعلية لإجراءات القضائية، وتتوافق مع الضمانات القانونية والمعمول بها في المحاكمات العادلة.

[54] الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسوتا، روما في 4 نوفمبر 1950.

http://hrlibrary.umn.edu./arab/euhrcom.html

الفرع الثالث

إفشاء السر المهني

يتطلب الاحترام الكامل لسرية المعلومات المتعلق بالمتقاضين، فالقاضي ملزم بالإمتناع عن الكشف بالمعلومات أو سرار تم تحدث عنها خلال الجلسات القضائية في مختلف المحاكم أو المجلس القضائية الأخرى، وهذا الواجب محدد بشكل واضح في العديد من نصوص القانونية، وبما أن القضاء يعتبر مصدر الحق والعدالة، فيجب أن يتمتع بمستوى عالٍ من السرية وذلك من أجل تعزيز ثقة الأفراد بالعدالة ومن المنظور الصحيح أن المعلومات المتداولة تخص فقط الأشخاص الذين لهم صلة بالقضية والمتخصصين في العدل فاسرية تعتبر جزء أساسي من نظام العدالة الذي يحترم حقوق المتهمين والمتقاضين [55].

يتم الإعتناء بالسرية في النظام القضائي في الجزائر، وذلك من أجل ضمان محاكمة عادلة وصحيحة وذلك من خلال إبقاء تفاصيل القضية في السّرية التامة وعدم إفشائها للجمهور ولاسيما لوسائل الإعلام وكل هذا يهدف إلى حماية حقوق الأشخاص المتورطين في القضية، وعدم التأثير على سير العدالة[56].

---

[55] عينة المسعود، المرجع السابق ص653 .

[56] رفاس الوليد، "**الصحفي الجزائري بين سرية التحقيق القضائي والحق في الحصول على المعلومات**"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات ، المجلد5، العدد1، جامعة سطيف02، الجزائر، 2022، ص572.

الفصل الثاني

صور مسؤولية القاضي عند تأدية مهامه

تُنشأ المسؤولية في حالة إلحاق ضرر بالغير، وتتطلب هذه الحالة وجود فعل خارجي يشكل تهديداً للمجتمع أو للفرد ويتعارض مع أحكام القانون، ويتم تطبيق عقوبة على المسؤول وتقديم تعويض الى الأشخاص الذين تعرضوا للضرر[57]، فالمسؤول ملزم بتحمّل نتائج الأفعال والقرارات التي اتخذها وفقًا للقوانين والأخلاقيات المهنية، وتُعَدُّ مسؤولية القاضي من بين الجوانب الأساسية في نظام العدالة فالقوانين والأنظمة التي يتم وضعها لا تكفي لضمان العدالة، بل يتوجب عليها توفير أليات محددة تضمن ملاحقة المخطئين ومساءلتهم، ومن المهم التنبيه إلى أن المسؤولية القاضي تختلف عن مسؤولية أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية، فالقضاة يتمتعون بالاستقلالية والحياد [58].

يجب تمييز بين المسائل القضائية المتعلقة بأداء القضاة لوظائفهم الرسّمية والتي تنظمها قواعد سلوكية خاصة وبين الأفعال المتعلقة بالقانون العام (droit commun) التي يمكن لأي شخص ارتكابها بصفته الشخصية، وفي حالة ارتكاب القاضي سلوكًا سيئًا جسيمًا فيتم عزله أو معاقبته وفقا لإجراءات عادلة، وأن يكن قد ارتكب تلك أخطاء دون وجود سوء نية[59]، بشكل عام هناك اختلاف بين مساءلة القاضي كالشخص أو كالممثل للعادلة بحيث في هذه الحالة ملزم باتباع مجموعة من القواعد، ويتم معاقبته على أساس مخالفة هذه القواعد بموجب الإجراءات القانونية المنصوص عليها، ومن المهم في هذه الحالة إجراء تحقيق موضوعي عادل، في إطار قانوني محدد ومن خلال إجراءات قانونية تحمي حقوق، ولمزيد من التفاصيل سنقسم فصلنا إلى مبحثين حيث سنتطرق في:

المبحث الأول:لمسؤولية القاضي الجزائية.

المبحث الثاني: مسؤولية القاضي المدنية والتأديبية.

---

[57] وسيم حسام الدين الأحمد، المسؤوليات المهنية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية، مكتبة القانون والإقتصاد للنشر والتوزيع، السعودية، 2016، ص7.

[58] عبد القادر بنعدوا، تأملات في المسؤولية التأديبية للقضاة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 01 ماي 2023 على 21:25 سا، على الموقع:

https://www.mohamah.net/law/

[59] اللجنة الدولية للحقوق، المرجع السابق، ص45.

المبحث الأول

مسؤولية القاضي الجزائية

تعني المسؤولية الجزائية التزام القاضي بتحمل العواقب القانونية لأفعاله، وذلك عند ارتكابه لفعل ينتهك القانون ويشكل جريمة، ويشمل ذلك تحمل المسؤولية عن النتائج القانونية المترتبة على توافر جميع أركان الجريمة، وقد يتمثل ذلك في تحمل العقوبة المنصوص عليها في القانون[60]، ويتحمل القاضي مسؤولية جزائية في حال قيامه بارتكاب جريمة تتعلق بالوظيفة القضائية التي يشغلها، وذلك بموجب القانون والتشريعات الخاصة بالعدالة.

تتمثل هذه المسؤولية في إمكانية محاسبته قضائياً وتوقيع عقوبات جزائية عليه في حال ثبوت تقصيره أو إهماله في الوظيفة، أو إذا كان قد انتهك القانون أو الأخلاقيات المهنية، أو انحاز لإحدى الأطراف بطريقة غير عادلة وغير محايدة أو قام بتزوير الأدلة أو الوثائق، أو أدلى بقرار قضائي غير قانوني، ويتطلب لدراسة هذه المسؤولية التعرض لإجراءات المتابعة الجزائية للقاضي **(المطلب الأول)** والآثار المترتبة لقيام المسؤولية الجزائية للقاضي **(المطلب الثاني)**.

المطلب الاول

إجراءات متابعة القاضي جزائيًا

تخضع الإجراءات المتابعة الجزائية للقاضي للعديد من الضوابط والإجراءات القانونية، وذلك لضمان تحقيق العدالة الكاملة ويتم تطبيق الإجراءات بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة، ويتم ضمان حقوق الجميع بما في ذلك القاضي والمتضررين، فيقوم القضاة أو الموظفون أو المندوبون المفوضون بمقتضى القانون بتحريك ومتابعة الدعوى العمومية لتطبيق العقوبات[61]، وفقاً للمادة الأولى من

---

[60] علي عوض الجبرة، محمد خليل أبوبكر، المرجع السابق، ص218.

[61] قانون رقم 66 – 155 المؤرخ في 10 يونيو1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج ر ج ج، العدد48، الصادر في 15 يونيو 1966، المعدل المتمم.

ق.إ.ج.ج التي تنص على ذلك في بعض الحالات، فإن المشرع الجزائري يفرض شروطاً يجب توفرها لتحريك الدعوى العمومية لمتابعة القاضي في بعض الجرائم[62] وتتوقف خصوصية المسؤولية الجزائية للقاضي خلال الإجراءات على الطريقة التي يتم بها رفع الدعوى ضده **(الفرع الأول)** وذلك نظراً لحصانة القضاء التي تعد عائقاً أمام الإ جراءات الجزائية المتخذة ضد القاضي **(الفرع الثاني)**.

الفرع الاول

كيفية رفع الدعوى العمومية ضد القاضي

يُعد القاضي الجزائي مسؤولًا عن تطبيق القانون والعدالة في إصدار الأحكام والأوامر القضائية ويجب أن يتمتع بالحيادية والنزاهة والاستقلالية في أداء وظائفه، مع ذلك هناك بعض الحالات التي يتم فيها اتهام القاضي الجزائي بإساءة استخدام السلطة أو انتهاك القانون أو عدم القيام بواجبه بشكل صحيح، حيث يتماشى تطبيق مبدأ المساواة أمام القانون مع خضوع القاضي للتتبع الجزائي في حال ارتكابه جريمة ويتم رفع الدعوى العمومية ضده عن طريق النيابة العمومية[63]، فالنيابة العامة هي صاحبة الحق في الدعوى العمومية التّي تتأثر بتحريكها ومباشرتها أمام القضاء الجزائي، كما يجوز أيضا للطرف المضرور أن يحرك هذه الدعوى طبقا للشروط المحددة في القانون[64].

يتميز التحقيق والتحري في قضايا العقوبات بالسرية **(أولا)**، إلا فيما يحدده القانون وذلك دون المساس بحقوق الدفاع، ويتحمل أي فرد يشارك في هذه الإجراءات مسؤولية الحفاظ على السرية المهنية

---

[62] عون الله نبيلة، المسؤولية الجزائية للقاضي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2022، ص37.

[63] شملال علي، المستحدث في قانون الاجراءات الجزائية الجزائري(الاستدلال و الاتهام)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2016، ص114.

[64] زودة عمر، الإجراءات المدنية والإدارية في ضوء أراء الفقهاء وأحكام القضاء، الطبعة الثانية ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2015، ص103.

بموجب الشروط المحددة في قانون العقوبات، وذلك تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القانون[65] وبعد ذلك تأتي المرحلة الأخيرة التّي هي مرحلة الفصل في الدعوى **(ثانيا)**.

اولا: مرحلة التحقيق

تمثل مرحلة التحقيق إحدى المراحل الأولية في إجراءات المتابعة الجزائية التي يقوم بها القاضي في الدعوى العمومية ويمكن تقسيم التحقيق إلى نوعين:

أ- مرحلة البحث والتحرّي

يجب أن تكون مرحلة التحري والبحث في الدعوى العمومية ضد القاضي شديدة الدقّة والحرص وذلك لتحقيق العدالة والمحافظة على سمعة القضاء، ولا يمكن أن يتم التحري والبحث في الدعوى العمومية ضد القاضي إلا بأمر من القضاء المختص، ويتم ذلك بطريقة مستقلة ومن طرفين ويتم التأكد من حيادية المحققين في هذه الحالة[66].

ب- مرحلة التحقيق القضائي

يقوم قاضي التحقيق بتنفيذ مرحلة التحقيق القضائي كما يعتبر السلطة المختصة في هذا المجال على الرغم من وجود بعض التشريعات التي تجعل التحقيق من اختصاص النيابة العامة ويمتلكون بموجبها سلطة الاتهام، كما يجب الإشارة إلى أن التحقيق ضروري في قضايا الجنايات ولا يمكن الاستغناء عنه ويكون اختياري في الجنح والمخالفات[67]، طبقا لنص م 66 من ق.إ.ج.ج.

---

[65] تنص المادة 11 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه: تكون إجراءات التحري والتحقيق سرية، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ودون إضرار بحقوق الدفاع.

[66] فرج عليواني هليل، اعمال النيابة العامة والتعليمات الصادرة اليها، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص20.

[67] المادة 66 من قانون الإجراءات الجزائية.

ثانيا: مرحلة الفصل في الدعوى

تُعد مرحلة الفصل في الدعوى العمومية من المراحل الأخيرة في الإجراءات القضائية، حيث يتم فيها البت في الدعوى وإصدار الحكم النهائي، ويتم في هذه المرحلة استعراض الأدلة والحجج المقدمة من قبل الطرفين، وتشمل هذه المرحلة جميع الإجراءات التي تباشر أمام قضاة الحكم ويتم تقييمها وتحليلها بشكل شامل قبل اتخاذ القرار النهائي، ويجوز في بعض الأحيان إعادة فتح الملف وإجراء المزيد من الأبحاث والتحريات في حالة توفر ما يبرر ذلك[68].

الفرع الثاني

العوائق الإجرائية للتحقيق في مسؤولية القاضي الجزائية

يتعطل التتبع ضد القاضي نتيجة الحصانة القضائية التي يتمتع بها، تحدث الحصانة القضائية للقضاة عن حماية قضاة المحاكم والمحكمة العليا من الاستجواب أو المساءلة الجزائية أو المدنية عن الأفعال التي يقومون بها أثناء تأدية مهامهم الرسّمية[69] وتهدف الحصانة القضائية إلى حماية استقلالية السلطة القضائية وتحقيق العدالة بشكل عام، كما يُعتبر القضاء من أهم الركائز الأساسية لأي دولة تتبنى النظام الديمقراطي، ولذلك فإن الحفاظ على استقلالية السلطة القضائية والحفاظ على سمعتها وثقة المواطنين بها لضمان العدالة والمساواة في المجتمع، ومن الجدير بالذكر أن الحصانة القضائية ليست مطلقة، حيث إنّها تخضع للشروط والقيود المحددة في النظام القضائي للدولة المعنية ويمكن رفع الحصانة عن القاضي في حالة قيامه بأفعال غير مشروعة أو غير قانونية [70].

---

[68] عون الله نبيلة، المرجع السابق، ص38.

[69] علي العوض الجبرة، محمد خليل ابو بكر، المرجع السابق، ص221.

[70] شملال علي، الدّعاوى النّاشئة عن الجريمة، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص180.

تتمثل الحصانة القضائية للقضاة في حمايتهم من الاستجواب والمساءلة فقط بشأن الأفعال التي يقومون بها أثناء تأدية مهامهم الرسّمية وبما يتوافق مع القانون والدستور[71] أي أنّ هنالك حصانة قضائية ضمنية، وهذا ما جاءت به م 12 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[72] لذا وضع المشرع الجزائري شرط الحصول على الإذن **(أولا)** والشرط المتعلق بالجريمة لتحريك الدعوى العمومية ضد القضاة **(ثانيا)**.

أولا: شرط الحصول على الإذن

يتعلق شرط الحصول على الإذن لمتابعة القاضي بالإجراءات القانونية التي يجب اتباعها عند التحقيق في احتمال مسؤولية القاضي بسبب سوء السلوك أو ارتكابه لجرائم أو مخالفات في ممارسة عمله كقاضي، ويشترط في بعض النظم القانونية الحصول على إذن خاص قبل متابعة القاضي بجرم ما حيث يتم إصدار هذا الإذن من قبل الجهة القضائية أو الإدارية المختصة، وبناءً على طلب من المدعي العام أو أي شخص آخر لديه مصلحة مشروعة في القضية[73].

تهدف هذه الإجراءات إلى ضمان توفير الحماية اللازمة لحقوق القاضي وتجنب إساءة استخدام سلطات التحقيق والاستجواب والتحري بحقه، ويتطلب متابعة القاضي إذنًا خاصًا من قبل الجهة القضائية المختصة التي يمكن أن يكون المجلس الأعلى للقضاء أو النيابة العامة أو البرلمان أو المحكمة العليا فيتم تحديد الإجراءات اللازمة للحصول على هذا الإذن وفقًا للتشريعات المحلية والنظام القضائي لكل دولة، وعادة ما تحدد شروط ومعايير محددة للحصول على الإذن، مثل تقديم دليل قوي على التصرفات الغير القانونية التّي يمارسها القاضي وضرورة إجراءات قانونية معينة واستيفاء بعض الشروط الأخرى[74].

---

[71] سيليني كريمة، "**أثر حصانة القاضي على مسؤوليته في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**"، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد18، العدد16، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2018، ص72.

[72] المادة 12 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

[73] عزت مصطفى الدسوقي، قيود الدعوى الجنائية بين النظرية والتطبيق، دار محمود للنشر والتوزيع، جامعة القاهرة، مصر 1997، ص328.

[74] شملال علي، السلطة التقديرية للنيابة العامة في الدعوى العمومية(دراسة مقارنة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2009 ص ص191-196.

ثانيا: الشرط المتعلق بالجريمة

يتمحور هذا الشرط حول إلزام القاضي بارتكاب جريمة أو مخالفة، يتعلق الأمر بأن القانون الجزائري ينص على أن أقصى ما يمكن تفعيله ضد القضاة في إطار القانون الأساسي وقانون الإجراءات الجزائية هو سحب الحصانة الجنائية أو محاكمتهم أمام القضاء[75].

المطلب الثاني

أثار قيام مسؤولية القاضي الجزائية

يتحمل القاضي المسؤولية الناتجة عن أي قرار يصدره وذلك بموجب القانون في إطار القضية المحالة إليه، وذلك إذا تبين فيما بعد أن قراره كان مخالفاً للقانون أو غير عادل وتترتب على المسؤولية الجزائية للقاضي عدة عواقب، منها اتخاذ التدابير اللازمة لتصحيح الأخطاء التي وقع فيها ومن هنا يظهر دور القانون الجنائي في حماية المجتمع من الجرائم والأفعال الغير المشروعة التي تُهدد النظام العام والسلامة العامة، ويعمل القانون الجنائي على محاسبة الأفراد الذين يرتكبون هذه الجرائم وتطبيق العقوبة المناسبة للجريمة، كما يحمي القانون الجنائي حقوق الأفراد ويعمل على ضمان حصولهم على محاكمة عادلة وتحقيق الأمن والسلامة العامة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع[76].

يُفهم مما سبق أن هدف الوحيد هو حماية الأفراد من أي ظلم أو استغلال من قبل القضاة، ويتم ذلك عن طريق تحميل القضاة المسؤولية عن أفعالهم وأخطاءهم في تطبيق العدالة والحفاظ على توازنها وإذا قام القاضي بفعل يؤدي إلى إخلال في توازن العدالة أو ينتهك حقوق الغير، فسيتم معاقبته لمنع حدوث هذه الجرائم مرة أخرى وبالإضافة إلى ذلك، يهدف القانون إلى تحقيق الأمان والسكينة للمجتمع من خلال تطبيق سياسة العدالة الجزائية بشكل صارم وفعال، فقد وضع المشرع نوعين من العقوبات التي تتمثل في العقوبات الأصلية **(الفرع الأول)** والعقوبات التكميلية **(الفرع الثاني)**.

---

[75] عون الله نبيلة، المرجع السابق ، ص40.

الفرع الأول

العقوبات الأصلية

يتم تقييم درجة الخطورة وفقًا لظروف الجريمة وتأثيرها على المجتمع والأفراد المتضررين، وقد يتم تطبيق درجات مختلفة من العقوبات الجنائية بناءً على الظروف الغريبة للجريمة وما إذا كانت تؤثر على ممارسة وظيفة القاضي[77]، ومن المهم الإشارة إلى أنّ بعض الجرائم التي يرتكبها القاضي لا تؤدي إلى عقوبة السجن، بل يتم تطبيق عقوبات أخرى تعتمد على طبيعة الجريمة وظروفها، ومن أمثلة هذه الجرائم هي التقصير في الواجبات الرسّمية أو الإهمال الجسيم في القيام بوظيفة القاضي.

بشكل عام فإن القانون نص على مجموعة من العقوبات الجنائية والإدارية التي يمكن تطبيقها على الموظفين العموميّين الذين يرتكبون جرائم خطيرة، وتختلف هذه العقوبات حسب طبيعة الجريمة فقد وضع المشرع العقوبات المقررة للجرائم المخلة بنزاهة العدالة نذكر بعض منها:

- جريمة الرشوة يعاقبها القانون الجزائري في م 25 من ق الوقاية من الفساد ومكافحته التي تنص على " يعاقب بالحبس من سنتين الى عشر سنوات وبغرامة مالية من 200.000 دج الى 1.000.000 دج كل من وعد موظفا عموميا بمزية غير مستحقة أو عرضها عليه أو منحه إياها بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء كان ذلك لصالح شخص أو كيان أخر لكي يقوم بأداء عمل أو إمتناع عن أداء عمل من واجباته "[78].

- جريمة الإحتيال حسب نص م 372 من ق.ع.ج: كل من توصل إلى استلام أو تلقى اموال أو منقولات أو سندات أو تصرفات أو أوراق مالية أو وعود...أو شرع في ذلك وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها أو الشروع فيه إما بستعمال أسماء أو صفات كاذبة أو سلطة خيالية...يعاقب

---

[76] معتز محمد الله أبو سوليم، المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، مذكر لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، قسم: القانون العام كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014، ص1.

[77] السعدوني جواهر، المرجع السابق، ص51.

[78] المادة 25 من القانون 06-01 المتعلق من الوقاية من الفساد وحمايته.

بالحبس من سنة على الأقل إلى خمس سنوات على الأكثر وبغرامة من 20.001 إلى 100.000 دينار[79].

• جريمة التزوير حسب نص م 215 من ق.ع.ج: تنص على مايلي "بالسجن المؤبد كل قاض أو موظف أو قائم بوظيفة عمومية قام أثناء تحريره محررات من أعمال وظيفته بتزييف جوهرها أو ظروفها بطريق الغش وذلك إما بكتابة اتفاقات خلاف التي دونت أو أمليت من الأطراف أو بتقريره وقائع يعلم أنها كاذبة في صورة وقائع صحيحة أو بالشهادة كذبا بأن وقائع قد أعترف بها أو وقعت في حضوره أو بإسقاطه أو بتغييره عمدا الإقرارات التي تلقاها"[80].

الفرع الثاني

العقوبات التكميلية

تُستخدم العقوبات التكميلية كتدابير قانونية تُضاف الى العقوبات الأصلية والغرض من ذلك تحقيق أهداف قانونية أخرى، مثل الردع والإصلاح والوقاية من الجريمة، وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي للعقوبات التكميلية هو الوقاية، إلا أنها لا تزال تعتبر جزءًا من العقوبة الأصلية التي يتم فرضها على المتهم، وبالتّالي فإن العقوبات التكميلية ليست مجرد تدابير وقائية، بل تعد جزءًا من النظام القانوني الكامل للمجتمع للحد من الجريمة وضمان الأمن والسلامة العامة، بالرجوع الى المادة 9 من ق.ع.ج فالعقوبات التكملية هي:

- الحجر القانوني.
- الحرمان من ممارسة الحقوق الوطنية والمدنية والعائلية.
- تحديد ومنع من الإقامة.

---

[79] أمر رقم 66-156، مؤرخ في 08 يونيو سنة 1966، المتضمن قانون العقوبات، ج ر ج ج، عدد49، صادر في 11 يونيو سنة 1966، معدّل ومتمّم.

[80] المادة 215 من قانون العقوبات الجزائري.

- المصادرة الجزئية للأموال.

- المنع المؤقت من ممارسة مهنة أو نشاط.

- إغلاق المؤسسة.

- الإقصاء من الصفقات العمومية.

- الحظر من إصدار الشيكات و/ أو استعمال بطاقات الدفع.

- تعليق أو سحب رخصة السياقة أو إلغاؤها مع المنع من استصدار رخصة جديدة.

- سحب جواز السفر.

- نشر أو تعليق حكم أو قرار الإدانة.

المبحث الثاني

مسؤولية القاضي المدنية والتأديبية

يَتمثل عمل القاضي في التطبيق القانون، حيث أن القاضي يسعى دائما الى حل المشاكل وإصدار الأحكام بشكل سليم وصحيح، ونظرا لأهمية دور القاضي في تحقيق العدالة، فإنه يتحمل المسؤولية المدنية والتأديبية إتجاه المتقاضين[81]، حيث أن المسؤولية المدنية **(المطلب الأول)** تسمح من خلالها تعويض للأطراف المتضررة عن كل الأضرار التي لحقت بهم، أما بالنسبة للمسؤولية التأديبية التّي تتمثل في الخطأ الذي يقع فيه القاضي أثناء تأدية مهامه وهي مخالفة القواعد الأخلاقية وسلوكية المتعالقة بمهنة القضاة[82] **(المطلب الثاني)**.

[81] أعرب حكيم، مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، تخصص: قانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2021، ص1 .

[82] بن عبيدة عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص ص 216-217.

المطلب الأول

مسؤولية القاضي المدنية

تُعد المسؤولية أحد أُسس العدالة والنظام القانوني، حيث يعتمد عليها القانون بشكل كبير لتحديد العقوبات والتعويضات وحماية الحقوق، فالمسؤولية هي حال أو صفة يتحمل فيها المسؤول مسؤولية تصرفاته أو أعماله، وتشمل عادة القدرة على تحمل نتائج هذه التصرفات أو الأخطاء التي قد تحدث نتيجة لها[83]، تشكل المسؤولية أيضًا التزام المسؤول بتعويض عن أي ضرر يسببه للآخرين أو للمجتمع بشكل عام كما أن المسؤولية تلعب دورًا هامًا في عدة مجالات منها الأعمال التجارية والقطاع الحكومي والرياضة والصحة والبيئة والعلاقات الشخصية، ومن خلال ذلك سندتطرق إلى مسؤولية الدولة عن أعمال القاضي **(الفرع الأول)** وأثر مسؤولية القاضي المدنية **(الفرع الثاني)**.

الفرع الأول

مسؤولية الدولة عن أعمال القاضي

يُعدُ القضاء الباب الوحيد الذي يلجئ إليه المواطنون، حيث يتوقعون منه تحقيق العدل وحماية حقوقهم وحرياتهم، فالقضاء يضمن تحقيق العدالة في المجتمع ومهمته الأساسية تتمثل في حل النزاعات وذلك من خلال إتباع مجموعة من النصوص القانونية المفروضة عليه وفي حالة مخالفة هذه النصوص قد يقع في العديد من الأخطاء من خلال اتخاذه للقرارات القضائية تتعرض مع القانون المعمول به ومن أجل هذا ألزم المشرع تحميل القضاء مسؤولية عن كل الأضرار التي تلحق الأفراد[84]، هنا يضهر دور الدولة في توقيع العقاب على الأخطاء التي يقع فيها القاضي خلال ممارسته للوظيفة حيث نجد بعض

---

[83] جاسم عبد العزيز عبد الله عبيدان، المسؤولية المدنية للقضاة عن خطئه المهني في القانون القطري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص: القانون الخاص، كلية القانون، جامعة قطر، قطر،2017، ص3.

[84] بلحسين مهني، سليماني صادق، آليات مكافحة الخطأ القضائي في القانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: القانون الخاص والعلوم الجنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بجاية، 2015، ص1.

الدول لم تدعم مسؤلية الدولة عن أعمال القاضي **(أولا)** ونجد دول أخرى دعمت مبدأ مسؤولية الدولة **(ثانيا)**.

أولا: مبدأ عدم مسؤولية الدولة عن أعمال القاضي

يَعْتَمد النظام القضائي في بعض الدول على عدم مساءلة القاضي عن أعماله، يعني ذلك أن الدولة ليس لها أي دخل في القرارات التي يتخذها حتى لو كانت تشكل خطورة على المجتمع[85]، ولكن لا يمكن اعتبار الدولة غير مسؤولة بشكل مطلق وبالرجوع الى تشريعات أخرى تعتبر الدولة المسؤول الأول والأصلي عن أعمال القضاة اتجاه المتقاضين لأن القضاة جزء من السلطة القضائية التي تعمل تحت إشراف الدولة، وأيضًا يعملون بصفتهم موظفين حكوميين ففي هذه الحالة الدولة تكون مسؤولة عن أعمالهم ويتم تعويض المتضررين عن أي ضرر ناشئ عن خطأ أو إهمال، من بينها حالة اعتقال شخص بريء بشكل خاطئ وتم وضعه تحت التوقيف الاحتياطي، وهنا يظهر دور الدولة في التعويض عن كل ما ينجم من أضرار ومن خلال ذلك يتّم توفير العدالة وحماية الحقوق[86].

ثانيا: مبدأ مسؤولية الدولة عن أعمال القضاة

تتحمل الدولة مسؤولية التعويض بصفة كاملة عن أي ضرر يلحق المتقاضين، وتعتبر هذه المسؤولية من بين أهم المسؤوليات التّي تعمل على تحقيق العدل بشكل كامل وكذلك الحماية التامة لحقوق الأفراد وتعتبر من أبرز مظاهر التطور الذي شهدته العدالة في العديد من البلدان بحيث من خلالها تسمح للأفراد مطالبة بجميع حقوقهم سواء كانت حقوقاً مادية أو معنوية وهذا مايؤدي الى تصحيح الظُلم الواقع على الأفراد في المجتمع، وتعزيز مكانة العدالة والمساواة أمام القانون[87]، لكن المشرع

---

[85] محمد رضا النمر، مسؤولية الدولة عن أخطاء القضاء(دراسة تحليلية مقارنة في النظام القضائي المصري والاسلامي) المركز القومى للإصدارات القانونية، مصر، 2010، ص21.

[86] شامي يسين، إجراءات المساءلة التأديبية للقضاة، المرجع السابق، ص.71.

[87] تكوك خديجة، الخطأ القضائي ومسؤولية الدولة عنه، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: قانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019، ص1.

الجزائري لم يذكر مسؤولية الدولة عن أعمال القاضي صراحة بل إعتمد على المخاصمة فقد أعطى للمظلوم حق في مطالبة حقوقه ومطالبة التعويض.

إعتمد المشرع الجزائري المخاصة وذلك من خلال مقضاة القاضي أو المحكمة بسبب قرار قضائي صُدر فيه أنّ القاضي قد إرتكب الأخطاء قانونية لايمكن غض النظر[88] عنها المتمثلة بالتلاعب بالحقائق أو تجاوز صلاحيات في صدور الحكم ويتم رفع هذه الدعوى من طرف الشخص المتضرر أمام الغرفة المدنية بالمحكمة العليا وتتشكل هذه الهيئة من خمسة أعضاء ويتم فصل مدى جواز قبول المخاصمة وفي حالة ثبوت خطأ القاضي في هذه الحالة يفرض عليه تقديم تعويض على كل ما تسبب فيه جراء استهزائه المتعمد أو الغير المتعمد[89]، ويتم قبول دعوى المخاصمة في حالة ثبوت وقوع الخطأ المُسبب للضرر الناشئ عن سوء النية فالمحكمة يجب عليها أن تتأكد أولا من جديّة الأسباب المقدمة لها، أي أن هناك ضرر واقع فعلاً[90].

الفرع الثاني

أثر مسؤولية القاضي المدنية

يَتضح أن أثر المسؤولية المدنية للقاضي هو تحمل المسؤولية عن كل التصرفات المخالفة للقانون والتي تتمثل في إهمال والتأخير وكذلك القرارات الغير صحيحة، فيتعين على المحكمة تحميل القاضي التعويضات والمصاريف على كل الأفعال المخالفة التي سبق وذكرنها للمتضرر، وذلك من أجل جبر الضرر والخسائر التي تعرض لها، وهذا الإجراء أكثر عدلاً وإنسجامًا مع مهمة السلطة القضائية ولا

[88] لمياء فتحي عبد الجليل شتات، "نطاق المسؤولية المدنية للقضاة (دراسة مقارنة)"، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية المجلد54، العدد2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المنوفية، مصر، ص71.

[89] تكوك خديجة، المرجع السابق، ص ص56-60.

[90] نزيه نعيم شلالا، مخاصمة القضاة(دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009، ص188.

يمكن القول بأن بطلان الحكم يضر بمصلحة الخصم الأخر في الدعوى لأن إذا كان الحكم صدر لصالحه بشكل غير عادل، فإن ذلك يعني أن الخصم المتضرر قد تعرض للظلم ويجب تعويضه[91].

يقع على عاتق المدعي مسؤولية إثبات في حالة ما إذا كان القاضي قد سبب الأضرار وذلك جراء قيامه بالأخطاء المهنية الجسيمة، وفي حالة نجاح المدعي إثبات وجود العناصر المسببة للأضرار هنا يمكنه رفع دعوى أمام الجهة المختصة للمطالبة بالتعويضات اللازمة[92]، لأن القاضي مطالب بالتطبيق القانون وتفسيره بشكل صحيح دون أي إهمال ولذلك وجب عليه تقديم تعويض يغطي تلك الأضرار ومن الضروري التأكيد على أن التعويض يجب أن يغطي الضرر الفعلي الذي لحق بالمتضرر **(أولا)** [93] إلا أن هناك جانب من الفقهاء ندوا بإلغاء القرار القضائي **(ثانيا)**.

أولا: دعوى التعويض

يُعتبر هذا الإجراء من بين الإجراءات القانونية التي يعتمد عليها الشخص المضرور لحصول على حقوقه المسلوبة، فيقوم بالمطالبة بالتعويض مالي لتغطية الأضرار التي لحقته بسبب تصرفات غير قانونية أو إهمال من قبل القاضي، وفي هذه الحالة الدعوى التعويضية تستهدف القاضي بصفته كموظف يعمل في مهنة قانونية، والذي يكون قد ارتكب أخطاء خلال تأديته لمهامه والتي تسببت في الأضرار من بينها خسائر مالية أو معنوية وبالتالي، يتم مطالبة بالتعويض لتغطية تلك الأضرار التي نتجت عن الأخطاء المرتكبة سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة من قبل القاضي، ويهدف هذا الإجراء الي محو آثار الأخطاء التي ارتكبها القاضي في حق الشخص المتضرر[94].

---

[91] عامر حمد غضبان عويد، مسؤولية القاضي المدنية في التشريع العراقي (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص : القانون الخاص ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن ،2020 ، ص109.

[92] السعدوني جواهر، المرجع السابق، ص22.

[93] الخطأ القضائي الموجب لمسؤولية الدولة والقاضي تم إطلاع عليه في اليوم 09 ماي 2023 على الساعة 21:37 سا https://revuealmanara.com

[94] السعدوني جواهر، المرجع السابق، ص26.

ثانيا: إلغاء القرار القضائي

يهدف هذا الإجراء إلى إلغاء قرار قضائي صادر عن قاضٍ أرتكب خطأً تسبب من خلاله على مجموعة من الأضرار، وقد داعى من خلاله مجموعة من الفقهاء إلى إلغاء الحكم الصادر عن القاضي ويتم إعادة النظر في القضية بواسطة قاضي آخر ويتم تقديم هذا النوع من الاستئنافات من أجل إعادة ثقة العدالة وتقديم التعويض المناسب للأضرار التي تحملتها الأطراف المتضررة جراء الحكم الصادر عن القاضي المخطئ وعند إلغاء الحكم، يكون التعويض هو أثر من آثار البطلان، أي أنه يأتي بشكل تلقائي كنتيجة للإلغاء، وليس الهدف الأساسي من الدعوى التعويضية[95].

المطلب الثاني

المسؤولية القاضي التأديبية

تعد مسؤولية التأديبية للقاضي من المسؤوليات الأساسية التي يتحملها أي تتمثل مسؤولية التأديبية للقاضي في الالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، وتجنب ارتكاب أي أخطاء أو مخالفات تؤثر على توازن العدالة وفي حالة ارتكاب القاضي لأي مخالفة، يتم تحميله بالمسؤولية الكاملة ويعتبر ذلك جزءًا من ضمانات العدالة والاستقلالية القضائية، حيث يتم حماية حقوق المواطنين وتحقيق العدالة بطريقة نزيهة ومنصفة، ويتم ذلك من خلال الإجراءات التأديبية اللازمة بحقه **(الفرع الأول)**، ويتمثل دور المجلس الأعلى للقضاء في هذا الصدد في تحديد العقوبات التأديبية المناسبة والملائمة للمخالفات التي يرتكبها القضاة **(الفرع الثاني)**.

[95] السعدوني جواهر، المرجع السابق، ص27.

الفرع الاول

الإجراءات التأديبية المتابعة ضد القاضي

تتفاوت الإجراءات التأديبية التي يمكن اتخاذها ضد القاضي بناءً على الجريمة أو التصرف المخالف الذي ارتكبه ومع ذلك، يتم تطبيق مجموعة مشتركة من الإجراءات التأديبية على القضاة الذي يتضمنها بداية القانون العضوي 11/04 والذي حدد أول خطوة في المتابعة التأديبية في م 65 منه التي تنص على أنه: "إذا بلغ إلى علم وزير العدل أن قاضيا إرتكب خطأ جسيما"[96] فبمجرد إكتشلف الخطأ يتم إيقاف القاضي عن العمل وإجراء تحقيق أولي معه **(أولا)**، فبعد ذلك يحيل وزير العدل الملف الدعوى التأديبية إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء **(ثانيا)**.

أولا: إقاف القاضي عن العمل

يُمكن القول أنه إذا قام القاضي بخطأ تأديبي خطير يتعارض مع واجباته المهنية والقانونية، فيمكن إيقافه عن العمل بموجب القوانين والإجراءات المنصوص عليها في القانون الجزائري ويتم تنفيذ هذه الإجراءات عن طريق الجهات المسؤولة عن الرقابة على السلطة القضائية، والذي يتولى دراسة الشكاوى المتعلقة بسلوك القضاة ويحقق فيها بطريقة مستقلة، أي أنه لا يمكن لوزير العدل إيقاف القاضي عن العمل إلا بعد إجراء تحقيق أولي مع توضيحات القاضي المعني[97].

تأكيد وجود خطأ تأديبي يستدعي إيقاف القاضي فيمكن أن يتم إيقافه عن العمل بشكل مؤقت أو دائم حسب تقدير الجهات المسؤولة وفقًا للقانون[98]، كما يمكن اتخاذ إجراءات قانونية أخرى بحق القاضي بناءً على خطورة الخطأ التأديبي الذي ارتكبه، مثل الإقالة أو المساءلة الجنائية إذا كانت الجريمة جسيمة

---

[96] المادة 65 من القانون العضوي 04-11.

[97] نصت المادة 65 من القانون العضوي 04-11 على أنه: إذا بلغ إلى علم وزير العدل أنّ قاضيا إرتكب خطأ جسيما، سواء تعلق الأمر بواجبه المهني، أو إرتكب جريمة من جرائم القانون العام مخلة بشرف المهنة بطريقة لا تسمح ببقائه في منصبه يصدر قرارا بإيقافه عن العمل فورا، بعد إجراء تحقيق أولي يتضمن توضيحات القاضي المعني، وبعد إعلام المجلس الأعلى للقضاء.

[98] عبد القادر خضير، المجلس الأعلى للقضاء(النظام التأديبي للقاضي الجزائري)، الطبعة الثانية، دار النشر الجامعي الجديد للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2019، ص ص213-215.

لكن يجب الانتباه ويجب احترام الإجراءات القانونية والحقوق المدنية للقاضي أثناء تنفيذ هذه الإجراءات أي عدم التعامل مع الأمر بطريقة تتعارض مع القانون أو تؤثر سلباً على سلطة القضاء[99] لذا يجب احترام مدة توقيف القاضي التي تكون ستة (6) أشهر وإن تعدت المدة يُصبح إجراء غير قانوني[100].

ثانيا: إحالة ملف الدعوى التأديبية الى المجلس الاعلى للقضاء

تنص الفقرة الثالثة من م 65 من القانون العضوي 04 -11 على أنه " يحيل وزير العدل ملف الدعوى التأديبية إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء في تشكيلته التأديبية في أقرب الآجال، الذي عليه جدولة القضية في أقرب دورة"، عندما يجتمع المجلس التأديبي للنظر في المتابعات التأديبية المتخذة ضد القضاة، يتولى رئيس المحكمة العليا رئاسة التشكيلة التأديبية[101] حسب م 53 من ق العضوي 22-12 الذي يحدد طرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله.

يتم جدولة القضية في أقرب دورة ومنه الجدولة تستوجب إعداد ملف القاضي المعني بالدعوى التأديبية وذلك بتعيين عضو من أعضاء المجلس الأعلى للقضاء للقيام بالإجراءات اللازمة للتحقيق في القضية وإعداد تقرير يُعرض على المجلس خلال انعقاده، ويتم في المجلس مناقشة المعلومات والأدلة المقدمة من الوزارة ويمكن للقاضي المعني التعليق والرد على أي إخلال بالواجب المهني أو جرائم تم ارتكابها تمس بشرف المهنة لتوضيح وإظهار الحقيقة عند الإقتضاء، وبعد الانتهاء من التحقيق، يصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً يقرر فيه إما إصدار عقوبة تأديبية أو رفض الدعوى التأديبية[102].

---

[99] دهمش أمينة، كعوان ريم، أثر نظام تأديب القضاة على إستقلالية القضاء، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون عام داخلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الصديق بن يحيى، الجزائر، 2018، ص ص62-63.

[100] قرار مجلس الدولة، الغرفة الثانية، رقم 182491، الصادر بتاريخ 17 جانفي 2000، مجلة مجلس الدولة، العدد01، لسنة 2000، ص109.

[101] قانون عضوي رقم 22-12 مؤرخ في 27 يونيو 2022، يحدد طرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله، ج ر ج ج، عدد44، الصادر بتاريخ 27 يونيو 2022.

[102] عبد الحفيظ بن عبيدة، المرجع السابق، ص235.

قام المشرع باتخاذ قرار سليم عندما قرر أن يكون رئيس المجلس القضائي أكبر القضاة (الرئيس الأول للمحكمة العليا)، وليس وزير العدل الذي يُمثل السلطة التنفيذية ومن خلال هذا القرار ضمن المشرع الضمانات اللازمة لضمان تطبيق الإجراءات التأديبية على القضاة بشكل عادل، وفي نفس الوقت حافظ على استقلالية السلطة القضائية وبالتالي فقد ضمن المشرع حماية كاملة في المجال التأديبي وأعطى الثقة الكاملة للقضاة[103].

الفرع الثاني

العقوبات المقررة للمسؤولية التأديبية

تتم معاقبة القاضي الذي يرتكب مخالفات أو أخطاء في ممارسة عمله من خلال تطبيق العقوبات التأديبية، وذلك من خلال الجلوس أمام الهيئة التأديبية التابعة للمجلس الأعلى للقضاء فيتم مناقشة الواقعة التي ارتكبها القاضي، وتحديد العقوبة المناسبة بناءً على مدى خطورة الخطأ أو المخالفة التي ارتكبها، وبالتالي يتم تحديد نوع العقوبة التي سيتم تطبيقها عليه، ويهدف ذلك إلى تأكيد أهمية وضرورة تطبيق القانون بكل موضوعية وتطبيق العقوبات المناسبة على من يرتكب الأخطاء أو المخالفات مهما كانت مكانته الوظيفية أو الاجتماعية، لذا صنف القانون الأساسي للقضاء العقوبات التأديبية المسلطة على القضاة إلى أربعة درجات[104] التي جاء بها القانون العضوي 04-11 المتعلق بق.أ.ق والمتمثلة فيما يلي:

أولا: عقوبات الدرجة الأولى

تنقسم العقوبات من الدرجة الأولى إلى عقوبتين والتّي هي:

---

[103] بدر الدين مرغني حيزوم، **النظام التأديبي للقضاة في التشريع الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد6 العدد2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر، 2019، ص91.

[104] بدر الدين مرغني حيزوم، المرجع السابق، ص96.

أ-التوبيخ

يتم تحميل القاضي المسؤولية الكاملة عن أي خطأ يرتكبه في مهامه المهنية، حتى ولو كانت هذه المخالفات ذات طبيعة بسيطة وغالبًا ما يتم توبيخ القاضي الذي يرتكب خطأ في أداء واجباته المهنية أو يقصر في الواجبات المفروضة عليه، وذلك من خلال الإجراءات اللازمة التي تتبعها السلطات المختصة في النظام القضائي[105].

ب-النقل التلقائي

يُعَدُّ الإبعاد من الجهة القضائية التي يعمل بها القاضي المخطئ أو المقصِّر عقوبةً تطبق عند ارتكابه أي خطأٍ أو تقصيرٍ في الواجبات المهنية، حيث يتم نقله إلى جهةٍ قضائيةٍ أخرى تابعةٍ لنفس النظام القضائي[106] ويأتي هذا الإجراء لتؤكد الجهات القضائية أنه لا يمكن تحمل أي تقصيرٍ أو خطأٍ من قِبَل القاضي في أداء وظيفته، وأنه يجب تحمل العواقب اللازمة في حال عدم الامتثال للمعايير اللازمة لتحقيق العدالة.

ثانيا: عقوبات الدرجة الثانية

عقوبات الدرجة الثانية تنقسم إلى ثلاث عقوبات والمتمثلة في:

أ-التنزيل من درجة واحدة إلى ثلاث دراجات

يُؤدي الإبعاد المفروض على القاضي المخطئ إلى فقدانه لدرجاته وامتيازاته المترتبة عليها والتي استفاد منها سابقاً، كما يترتب على ذلك فقدان جميع الامتيازات المتعلقة بالدرجة التي كان يحتفظ بها القاضي وتشمل عدداً من الحقوق والامتيازات المهنية الممنوحة له، وهذا يأتي ضمن إطار العقوبات التي

---

[105] زيلابدي حورية، إستقلالية السلطة القضائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستيرفي القانون، فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجزائر1، الجزائر، 2015، ص 125.

[106] دهمش أمينة، كعوان ريم، المرجع السابق، ص68.

تفرض على القاضي الذي يرتكب أي خطأٍ أو تقصيرٍ في أداء واجباته المهنية، ويتم تنفيذها بموجب القوانين والأنظمة الخاصة بالنظام القضائي المعني[107].

ب-سحب بعض الوظائف

يستمر القاضي في مزاولة مهامه القضائية في نفس الجهة التي يخدمها، إما كقاضي في الحكم أو نيابة ولكن يتم تقييده بعدم تولي بعض المهام النوعية المحددة في م 50 من ق.أ.ق التي يمكن أن تكون ذات علاقة مباشرة بالخطأ أو التقصير الذي ارتكبه في الماضي. ويأتي هذا ضمن إطار العقوبات التأديبية التي يتم فرضها على القاضي المخطئ أو المقصر في العمل، والتي تهدف إلى تحسين جودة العمل القضائي وتعزيز مبادئ العدالة والشفافية في النظام القضائي[108].

ج-القهقرة بمجموعة أو مجموعتين

تترتب العقوبة من الدرجة الثانية على القاضي المخطئ أو المقصر في أداء عمله، وتشمل فقدان الترقية التي حصل عليها في المجموعة وذلك كإجراء ردعي لتحفيز القاضي على اتخاذ الحيطة والحذر والامتثال لمبادئ العدالة والشفافية في أداء مهامه القضائية وينبغي توخي الحذر خاصة أن العقوبة الناجمة عن القصور في العمل يمكن أن تؤدي إلى القهقرة وفقدان المكانة والسمعة المهنية مما يؤثر بشكل كبير على حياة القاضي ومستقبله المهني[109].

ثالثا: عقوبات الدرجة الثالثة

تشتمل العقوبات من الدرجة الثالثة توقيف القاضي المخطئ وتتمثل هذه العقوبة في إبعاد القاضي عن ممارسة وظيفته لمدة محددة لا تتجاوز 12 شهرًا، ويرتبط هذا التوقيف بحرمان المرتكب للخطأ

---

[107] عقباوي هنية، بوكارى عائشة، المسؤولية التأديبية للقضاة في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دَراية أدرار، الجزائر، 2022، ص25.

[108] بدر الدين مرغني حيزوم، المرجع السابق، ص96.

[109] عَبد ٱلقادر خَيضر، المرجع السابق، ص212.

التأديبي من جميع مرتبه أو جزء منه باستثناء التعويضات ذات الطابع العائلي[110]، ويتم تنفيذ العقوبات من الدرجة الأولى والثانية والثالثة بقرار من وزير العدل[111].

رابعا: عقوبات الدرجة الرابعة

تنقسيم العقوبة الأخيرة إلى عقوبتين والتّي هي:

أ-الإحالة على التقاعد التلقائي

تتضمن العقوبة إنهاء علاقة القاضي بمرفق القضاء، وذلك قبل بلوغه السن القانوني المحدد للتقاعد دون أي طلب من القاضي ومن المفترض أن يحصل القاضي المعاقب على مرتب التقاعد بنفس الأسس المستخدمة في حالة تحديد العقوبة[112].

ب-العزل

يُعد عزل القاضي آلية قانونية مقررة لإزالة القضاة من مناصبهم في حالة وجود سلوك غير لائق أو تقصير جسيم يُشوب سمعة القضاء وذلك وفقاً للإجراءات القانونية المنصوص عليها كما تُعد واحدة من أشد العقوبات المفروضة على القضاة، وتُقرر هذه العقوبة لمواجهة الأخطاء الجسيمة التي تعكس عدم صلاحية القاضي للاستمرار في ممارسة العمل القضائي[113] ويتم إثبات عقوبة الدرجة الرابعة بموجب مرسوم رئاسي[114].

---

[110] تنص المادة 3/68 من القانون العضوي 04-11 على أنه: التوقيق لمدة أقصاها إثني عشر (12) شهرا، مع الحرمان مع كل المرتب أو جزء منه ، باستثناء التعويضات ذات الطابع العائلي.

[111] تنص المادة 2/70 من القانون العضوي 04-11 على أنه: ويتم تنفيذ العقوبات الأخرى بقرار من وزير العدل.

[112] شامي يسين، إجراءات المساءلة التأديبية للقضاة، المرجع السابق، ص139.

[113] شامي يسين، نفس المرجع، ص139.

[114] تنص المادة 1/70 من القانون العضوي 04-11 على أنه: تثبت عقوبتا العزل والإحالة على التقاعد التلقائي المنصوص عليهما في المادة 68 أعلاه، بموجب مرسوم رئاسي.

خاتمة

ختاما، وللإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن القول أن النظام القانوني لمسؤولية القاضي عند تأدية مهامه هي الركيزة الأساسية في نظام العدل، ومن مسؤوليات القاضي حماية العدالة وتطبيق القانون بنزاهة وعدالة أي يجب أن يكون القاضي ملتزمًا بمعايير الأخلاق والنزاهة، وأن يتعامل بشكل عادل ومنصف مع جميع الأطراف في القضايا التي تعرض عليه ويجب أن يتجنب التحيز والتعامل غير المنصف، وأن يقدم قراراته بناءً على الأدلة والقوانين المُنطبقة، مع توخي المساواة وحقوق الجميع.

يُفهم أنّ مسؤولية القاضي تمتد أيضًا إلى توفير شفافية في العمل القضائي والتواصل مع الجمهور فيجب على القاضي أن يشرح قراراته وأسبابها بشكل منطقي ومفهوم، وأن يستجيب للمخاوف والشكاوى المشروعة للأفراد المعنيين وخلاصة القول، فإنَّ مسؤولية القاضي القانونية في الجزائر تتطلب الامتثال للمعايير الدولية للعدالة والاستقلالية، والعمل الجاد والحرص على تحقيق العدالة وتحقيق مصلحة المجتمع بشكل عام.

يُفترض أن نسلط الضوء أيضًا على مسؤولية القاضي فيما يتعلق بالإنحراف الأخلاقي والمهني فعلى الرغم من أن القاضي يتمتع بسلطة وثقة كبيرة في ممارسة مهامه، إلا أنه يجب عليه أن يكون واعيًا تمامًا للمعايير الأخلاقية والمهنية التي يجب أن يتبعها وإذا كان القاضي ينحرف عن هذه المعايير فإنه يضع نفسه في موقف لا يليق بمهنته ولا بمكانته كحامل للعدالة، ينبغي على القاضي أن يتجنب أي تعارض مصالح وأن يمارس سلطته بنزاهة وحيادية وعدم الإمتثال للعواطف الشخصية في قراراته والتلاعب بالعمل القضائي، إذا تمت مخالفة المعايير الأخلاقية والمهنية من قبل قاضي.

يجب أن يكون هناك آليات وإجراءات رقابية فعالة للتصدي لذلك، ويُستحسن على المشرع أن يحدد بشكل خاص على لجان أخلاقية ومجالس مراقبة لمراقبة سلوك القضاة وتقييم أدائهم وأن يكون هناك نظام قضائي يعاقب ويعالج الانحرافات الأخلاقية والمهنية بشكل صارم وعادل، بالإضافة إلى ذلك فإن مسؤولية القاضي فيما يتعلق بالإنحراف الأخلاقي والمهني هي جزء لا يتجزأ من دوره في تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد.

يُفترض على القضاة أن يكونوا أمثلة حية للنزاهة والأمانة وأن يعملوا على بناء نظام قضائي يستند إلى القيم الأخلاقية والمهنية العالية، وينبغي على القاضي أن يتواصل مع المجتمع وأن يكون متفهمًا لظروف الناس ومشاكلهم، وعليه أن يظل على اطلاع دائم بالتطورات القانونية والقضائية، وأن يواكب التغيرات في المجتمع والتكنولوجيا فيعتبر القاضي رمزًا للعدالة والثقة، وذلك سيعكس في تصرفاته وقراراته.

يجب أن تتم مساءلة القاضي وفقًا لجميع الضمانات المقررة، ويجب أن تكون الإجراءات والضمانات لا يمكنه الاستغناء عنها في القضاء أي إذا تم التخلي عن إجراءات وضمانات محاكمة القضاة، فقد يؤدي ذلك إلى الفوضى والظلم، حيث لا يوجد مجتمع بدون قانون، ولا يوجد قانون بدون قضاء وعلى الرغم من ذلك فإن هناك انتقادات واضحة لنظام القضاء في الجزائر، وتشير بعض التقارير إلى وجود تدخلات سياسية في العمل القضائي ومن المهم مواصلة العمل على تحسين وتحديث نظام القضاء، وضمان استقلاليته التامة في تحقيق العدالة وتطبيق القانون.

تحسين مسؤولية القاضي هو من المهام الأساسية التي يجب أن تتحملها الدولة والمؤسسات القضائية حتى يتمكن المواطنون من الوثوق بالعدالة والشفافية في القضاء ومن المؤكد أن التحسين من مسؤولية القاضي تتطلب جهودًا مستمرة من قبل المؤسسات القضائية والمشرعين، فقد يكون القضاء في بعض الأحيان مُعرضًا للضغوط والتأثيرات الخارجية، في هذه الحالة يجب التأكد من توفير الحماية الكاملة للقاضي وعدم التعرض لأي تهديدات أو انتهاكات، ومن الجدير بالذكر أن المشرع الجزائري يولي اهتماما كبيرًا لإستقلالية القضاء وتعزيز مسؤولية القضاة، بالتالي من خلال دراستنا توصلنا إلى بعض النتائج والتوصيات التّي تتمثل فيما يلي:

- **النتائج:**

1- يتولى المجلس الأعلى للقضاء مراجعة الشكاوى المقدمة ضد القضاة ويقوم بالتحقيق في التصرفات غير المناسبة من الناحية المهنية ومن مسؤولية المجلس الأعلى للقضاء تطبيق العقوبات التأديبية على القاضي في حالة إرتكابه خطأً مهنيًا.

2- وضع المشرع الجزائري قواعد لمتابعة القضاة في المناصب الحساسة التي يتولونها، وذلك نظرًا للأهمية البالغة لتلك المناصب.

3- بما أن القاضي مثله مثل أي شخص ليس معصوما من إرتكاب الأخطاء، بالتالي فإنه معرض للمساءلة عن الجرائم التّي يرتكبها.

- **التوصيات:**

1- يُرجح تحديث نظام القضاء لتحقيق العصرنة، يهدف هذا التحديث إلى ضمان عدم ارتكاب القضاة أخطاء قضائية، وتوفير طرق لضمان استعادة حقوق الضحايا الذين تضرروا بسبب تلك الأخطاء وسيتيح التحديث للضحايا أن يشعروا بالطمأنينة من خلال تعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة تلك الأخطاء.

2- يُرجح تنظيم مسؤولية القاضي بنصوص خاصة، وأن يكون ذلك التنظيم عملياً يبتغي منه إيصال حقوق المتضررين وحماية القضاة من الخضوع للقواعد العامة للمسؤولية.

3-يُستحسن أن يكون هناك تركيز على التدريب المستمر للقضاة وتطوير مهاراتهم القضائية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1- بن عبيدة عبد الحفيظ، استقلالية القضاء وسيادة القانون في ضوء التشريع الجزائري والممارسات، منشوارت بغدادى، الجزائر 2008.

2- بودهان موسى، النّظام القانوني لمكافحة الرشوة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010.

3- بوضياف عمار، القضاء الإداري في الجزائر، الطبعة الثانية، دار جسور للنشر والتوزيع الجزائر، 2008.

4- زودة عمر، الإجراءات المدنية والإدارية في ضوء أراء الفقهاء وأحكام القضاء، الطبعة الثانية دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

5- شامي يسين، المساءلة التأديبية للقضاة، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2016.

6- شملال علي، السلطة التقديرية للنيابة العامة في الدعوى العمومية(دراسة مقارنة)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

7- شملال علي، الدّعاوى النّاشئة عن الجريمة، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

8- شملال علي، المستحدث في قانون الاجراءات الجزائية الجزائري(الاستدلال و الاتهام)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع الجزائر، 2016.

9- طاهري حسين، التّنظيم القضائيّ الجزائري، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

10- طلعت يوسف خاطر، إستقلال القضاء حق الإنسان اللجوء إلى قضاء مستقل، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، مصر، 2014.

11- عبد القادر الحافظ الشيخلي، التشريعات العربية لمواجهه جرائم الاحتيال المعاصرة، مركز الدراسات والبحوث، السعودية، 2005.

12- عبد القادر خضير، المجلس الأعلى للقضاء(النظام التأديبي للقاضي الجزائري)، الطبعة الثانية، دار النشر الجامعي الجديد للطباعة والتوزيع، الجزائر، 2019.

13- عبدلي سفيان، ضمانات إستقلالية السلطة القضائية بين الجزائر وفرنسا، الطبعة الثانية دار نور للنشر والطباعة والتوزيع الجزائر، 2011.

14- عزت مصطفى الدسوقي، قيود الدعوى الجنائية بين النظرية والتطبيق، دار محمود للنشر والتوزيع، مصر، 1997.

15- عوض محمد عوض، اخطاء القضاة، دراسة مقارنة بين التشريع الاسلاميه والقوانين الوضعية، دار نهوض للدراسات والنشر، مصر، 2021.

16- غسّان رباح، أخلاقيات أصحاب المهن القانونية(شروط وأحكام)، منشورات الحلبى الحقوقية للنشر والتوزيع، بيروت، 2016.

17- فرج عليواني هليل، اعمال النيابة العامة والتعليمات الصادرة اليها، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 2003.

18- محمد بن بوراك الفوزان، جرائم الرشوة والتزوير(دراسة مقارنة بالشريعة الاسلامية)، الطبعة الثانية، مكتبة القانون والاقتصاد الرياض، 2014.

19- محمد صبحي نجم، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم الخاص، الطبعة 6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

20- محمد رضا النمر، مسؤولية الدولة عن أخطاء القضاء(دراسة تحليلية مقارنة في النظام القضائي المصري والاسلامي)، المركز القومى للإصدارات القانونية، مصر، 2010.

21- مزوزي ياسين، أخلاقيات مهنة القضاة، دار الألمعية للنشر وتوزيع، الجزائر، 2015.

22- نزيه نعيم شلالا، مخاصمة القضاة(دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2009.

23- وسيم حسام الدين الأحمد، المسؤوليات المهنية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة السعودية، مكتبة القانون والإقتصاد للنشر والتوزيع، السعودية، 2016.

ثانيا: الأطروحات والمذكرات الجامعية

أ- أطروحة الدكتورة

1- غريسي جمال، الضمانات الإدارية لحماية القاضي في النظام القضائي الإسلامي والتشريع الجزائري (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الإسلامية، تخصص: شريعة وقانون، كلية العلوم الإسلامية قسم الشريعة، جامعة الحاج لخضر باتنة1، الجزائر، 2017.

ب- مذكرات الماجستير

1- جاسم عبد العزيز عبد الله عبيدان، المسؤولية المدنية للقضاة عن خطئه المهني في القانون القطري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص: القانون الخاص، كلية القانون جامعة قطر، قطر، 2017.

2- زيلابدي حورية، إستقلالية السلطة القضائية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2015.

3- شامي يسين، إجراءات المساءلة التأديبية للقضاة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص: القانون الإجرائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة إبن خلدون تيارت، الجزائر 2012.

4- عامر حمد غضبان عويد الدليمي، مسؤولية القاضي المدنية في التشريع العراقي (دراسة مقارنة) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020.

5- معتز محمد الله أبو سوليم، المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، مذكر لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، قسم: القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن 2014.

ج- مذكرات الماستر

1- أعرب حكيم، مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، تخصص: قانون العام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 2021.

2- بلحسين مهني، سليماني صادق، آليات مكافحة الخطأ القضائي في القانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص: القانون الخاص والعلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بجاية، 2015.

3- بن حمزة نصيرة، شكاروة سمية، إستقلال القضاء في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية، تخصص: منازعات إدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2018.

4- تكوك خديجة، الخطأ القضائي ومسؤولية الدولة عنه، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص: قانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس الجزائر 2019.

5- دهمش أمينة، كعوان ريم، أثر نظام تأديب القضاة على إستقلالية القضاء، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون عام داخلي، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الصديق بن يحيى، الجزائر، 2018.

5- عقباوي هنية، بوكارى عائشة، المسؤولية التأديبية للقضاة في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص: قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دًراية أًدرار، الجزائر، 2022.

7- عون الله نبيلة، المسؤولية الجزائية للقاضي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2022.

ثالثا: المقالات

1- ابي اسماعيل بكير، بعجي نور الدين، سلوك القاضي المدني وواجباته الأخلاقية والمهنية في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 58، العدد 05، كلية الحقوق جامعة الجزائر، الجزائر، 2021.

2- أمال يعيش تمام، أثر الإهمال الوظيفي على أداء بالمرفق العام، مجلة الاجتهاد القضائي المجلد9، العدد15، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017.

3- بدر الدين مرغني حيزوم، النظام التأديبي للقضاة في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد6 العدد2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي الجزائر، 2019.

4- حمري نوال، الضرر في جريمة تزوير المحررات، مجلة القانون والمجتمع، المجلد1 العدد02، مخبر القانون والمجتمع بجامعة أدرار، الجزائر، 2013.

5- داسة مصطفى، الإنحراف الوظيفي للموظفين العموميين(مفهومه، مظاهره، أليات علاجه) مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، مجلد6، العدد2، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2021.

6- رحال بومدين، سعداني نورة، الحماية الجنائية الواقعة على اموال التجارة الالكترونية (جريمة السرقة والنصب)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد9، العدد2، جامعة طاهري محمد الجزائر، 2016.

7- رفاس الوليد، الصحفي الجزائري بين سرية التحقيق القضائي والحق في الحصول على المعلومات، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، المجلد5، العدد1، جامعة سطيف02، الجزائر 2022.

8- سيليني كريمة، أثر حصانة القاضي على مسؤوليته في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد18، العدد16، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2018.

9- علي العوض الجبرة، محمد خليل ابو بكر، المسؤولية الجزائية للقاضي النظامي في القانون الاردني، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الشرعية والقانونية، المجلد 29، العدد1، جامعة الزيتونة الاردنية، الاردن، 2021.

10- عينة المسعودة، أخلاقيات القاضي الجزائري (في ضوء النصوص القانونية وأحكام الشريعة الإسلامية)، مجلة الإجتهاد القضائي، المجلد13، العدد25، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خضير، الجزائر،2021.

11- لالو سوبريادي بن مجيب، مُعلمين محمد سعيد، أخلاقيات القاضي في تحقيق القضاء مجلة الشريعة الإسلامية والإقتصادية ، المجلد17، العدد2، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ماتارام الإسلامية، ماليزيا،2018.

12- لمياء فتحي عبد الجليل شتات، نطاق المسؤولية المدنية للقضاة (دراسة مقارنة)، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، المجلد54، العدد2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المنوفية، مصر،2021.

13- ماينو جيلالي، أخلاقيات مهنة القضاء في المواثيق الدولية والتشريعات العربية والشريعة الإسلامية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد2، 2012.

رابعا: النصوص القانونية

أ- الدستور

- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 1996/12/07 ج ر ج ج عدد 76، صادر بتاريخ 1996/12/08 المعدّل والمتمّم بموجب: قانون رقم 02-03 مؤرخ في 2002/04/10، ج ر ج ج، عدد25 صادر بتاريخ 2002/04/14. قانون رقم 08-19 مؤرخ في 2008/11/15، ج ر ج ج عدد63 صادر بتاريخ 2008/11/16، قانون رقم 16-01 مؤرخ في 2016/03/06، ج ر ج ج عدد14، صادر بتاريخ 2016/03/7 (استدراك ج ر ج ج، عدد 46، صادر بتاريخ 2016/08/03)، وبنص التعديل المصادق عليه في الاستفتاء الشعبي لأول نوفمبر 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-442 المؤرخ في 2020/12/30، يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، ج ر ج ج، عدد 82 صادر بتاريخ 2020/12/30.

ب- الإتفاقيات

- إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 2003/10/31، المصادق عليها بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 مؤرخ في 2004/04/19، ج ر ج ج، عدد26 مؤرخ في 2004/04/24.

ج- النصوص التشريعية

- قانون عضوي رقم 04 -11 مؤرخ في 21 رجب عام 1425 الموافق ل 6 سبتمبر سنة 2004 يتضمن القانون الأساسي للقضاء، ج ر ج ج، عدد 57، صادر بتاريخ 2004/09/08.
- قانون عضوي رقم 22-12 مؤرخ في 27 يونيو 2022، يحدد طرق انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه وعمله، ج ر ج ج، عدد44، الصادر بتاريخ 27 يونيو 2022.
- أمر رقم 66-156، مؤرخ في 08 يونيو 1966 ، المتضمن قانون العقوبات، ج ر ج ج عدد49، صادر في 11 يونيو 1966، معدّل ومتمّم.
- أمر رقم 66 - 155 المؤرخ في 10 يونيو1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، ج ر ج ج، العدد48، الصادر في 15 يونيو 1966، المعدل المتمم.

- قانون رقم 06-01 مؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق ل 20 فبراير سنة 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ج ر ج ج، العدد14، الصادرة في 08 مارس 2006 معدل ومتمم.

د- القرارات القضائية

1- قرار مجلس الدولة، الغرفة الثانية، رقم 182491 الصادر بتاريخ 17 جانفي 2000، مجلة مجلس الدولة، العدد01، 2000.

2- قرار المحكمة العليا، الغرفة الجنائية، رقم 227350 الصادر بتاريخ 1999/12/21 المجلة القضائية، العدد1، سنة 2001.

خامسا: الوثائق

-الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، اتفاقية حماية حقوق الإنسان في نطاق مجلس أوروبا مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسونا، روما في 4 نوفمبر1950، الموجود على الموقع:
http://hrlibrary.umn.edu/arab/euhrcom.html

سادسا: المطبوعات

1- اللجنة الدولية للحقوق، المبادئ الدولية المتعلقة بإستقلال ومسؤولية القضاة، والمحامين وممثلي النيابة العامة، دليل الممارسة رقم1، جنيف، 2007، الموجود على الموقع:
https://www.icj.org/wp-content/uploads/2013/08/PGJL_Arabic_ElecDist.pdf

2- السعدوني جواهر، مسؤولية القاضي محاضرة ختم التمرين، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس الفرع الجهوي للمحامين بتونس، تونس، 2019، الموجود على الموقع:
https://avocat.org.tn/media/articles/memoires/liste2019-2020/5.pdf

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- مركز دراسات القانونية والعدالة في المجتمعات العربية تم الإطلاع عليه بتاريخ 10 أفريل 2023 على الموقع: https://ieadja.org

2- أخلاقيات القاضي, تم إطلاع عليه في 2023/04/10 على الموقع:

https://m.marocdroit.com

3- مكافحة الفساد-أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقية. تم الإطلاع عليه بتاريخ 15-04-2023 على الموقع:

https://constitunnet.org

4- حُماة الحق للمحاماة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/04/15 على الموقع:

https://jordan-lawyer.com

5- تعريف وأركان وشروط وأنواع جريمة التزوري ، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2023/04/17 على الموقع:

https://ae.linkedin.com

6- أخطاء القاضي المهنية ومسؤولية التقصيرية في القانون المصري، تم إطلاع عليه بتاريخ 2023/04/13 على الموقع:

https://www.adorar-aliraq

7- عبد القادر بنعدوا، تأملات في المسؤولية التأديبية للقضاة، تم الإطلاع عليه بتاريخ 01 ماي 2023 على الموقع:

https://www.mohamah.net/law/

8- الخطأ القضائي الموجب لمسؤولية الدولة والقاضي تم إطلاع عليه في اليوم 09 ماي 2023 على الموقع:

https://revuealmanara.com

فهرس المحتويات

مقدمة	2
الفصل الأول: تكريس مسؤولية القاضي ضمان لنزاهة القضاء	6
المبحث الاول: مقتضيات الإلتزام الأخلاقي والمهني للقاضي	8
المطلب الاول: حماية هيبة القضاء أساس الإلتزام الأخلاقي للقضاء	8
الفرع الاول: مبادئ أخلاقيات مهنة القضاء	9
أولا: مبدأ الإستقلالية	9
ثانيا: مبدأ المساواة	10
ثالثا: مبدأ الشرعية	11
الفرع الثاني: هيبة القاضي من هيبة القضاء	12
المطلب الثاني: تجسيد عدالة منصفة أساس الإلتزام المهني للقاضي	13
الفرع الاول: واجبات القاضي المهنية	14
أولا: الإلتزام بالحياد	14
ثانيا: الإلتزام بالتحفظ	15
أ- على المستوى المؤسساتي	16
ب- أما على المستوى الوظيفي	16
ج- على المستوى الشخصي	17
ثالثا: الإلتزام بالنزاهة	17
الفرع الثاني: نتائج إحترام أخلاقيات مهنة القضاء	18
المبحث الثاني: مقتضيات الإخلال عن أخلاقيات مهنة القضاء	19
المطلب الأول: مضمون الإنحراف الأخلاقي للقاضي	20
الفرع الأول: جريمة الرشوة	20
أولا: الركن المفترض	21
ثانيا: الركن المادي	22

ثالثا: الركن المعنوي	23
الفرع الثاني: جريمة الاحتيال	23
أولا: الركن المادي	24
ثانيا: الركن المعنوي	24
الفرع الرابع: جريمة التزوير	25
أولا: الركن المادي	25
ثانيا: الركن المعنوي	26
المطلب الثاني: مضمون الإنحراف المهني للقاضي	27
الفرع الأول: الإهمال	28
الفرع الثاني: التأخير	28
الفرع الثالث: إفشاء السر المهني	29
الفصل الثاني: صور مسؤولية القاضي عند تأديية مهامه	30
المبحث الأول: مسؤولية القاضي الجزائية	32
المطلب الاول: إجراءات متابعة القاضي جزائيًا	32
الفرع الاول: كيفية رفع الدعوى العمومية ضد القاضي	33
أولا: مرحلة التحقيق	34
أ- مرحلة البحث والتحرّي	34
ب- مرحلة التحقيق القضائي	34
ثانيا: مرحلة الفصل في الدعوى	35
الفرع الثاني: العوائق الإجرائية للتحقيق في مسؤولية القاضي الجزائية	35
أولا: شرط الحصول على الإذن	36
ثانيا: الشرط المتعلق بالجريمة	37
المطلب الثاني: أثار قيام مسؤولية القاضي الجزائية	37

الفرع الأول: العقوبات الأصلية	38
الفرع الثاني: العقوبات التكميلية	39
المبحث الثاني: مسؤولية القاضي المدنية والتأديبية	40
المطلب الأول: مسؤولية القاضي المدنية	41
الفرع الأول: مسؤولية الدولة عن أعمال القاضي	41
أولا: مبدأ عدم مسؤولية الدولة عن أعمال القاضي	42
ثانيا: مبدأ مسؤولية الدولة عن أعمال القضاة	42
الفرع الثاني: أثر مسؤولية القاضي المدنية	43
أولا: دعوى التعويض	44
ثانيا: إلغاء القرار القضائي	45
المطلب الثاني: مسؤولية القاضي التأديبية	45
الفرع الاول: الإجراءات التأديبية ضد القاضي	46
أولا: إقاف القاضي عن العمل	46
ثانيا: إحالة ملف الدعوى التأديبية الى المجلس الاعلى للقضاء	47
الفرع الثاني: العقوبات المقررة للمسؤولية التأديبية	48
أولا: عقوبات الدرجة الأولى	48
أ–التوبيخ	49
ب–النقل التلقائي	49
ثانيا: عقوبات الدرجة الثانية	49
أ–التنزيل من درجة واحدة إلى ثلاث دراجات	49
ب–سحب بعض الوظائف	50
ج–القهقرة بجموعة أو مجموعتين	50
ثالثا: عقوبات الدرجة الثالثة	50

رابعا: عقوبات الدرجة الرابعة	51
أ-الإحالة على التقاعد التلقائي	51
ب- العزل	51
خاتمة	52
قائمة المصادر والمراجع	56
الفهرس	65
الملخص	70

الملخص

تُعتبر المسؤولية التي يتحملها القاضي عند ممارسة وظيفته كضمان للأشخاص الذين يلجؤون للقضاء للمطالبة بحقوقهم، إذن يُمكن تحديد نطاق هذه المسؤولية ومدى تأثيرها على العدالة وثقة الجمهور في النظام القضائي فالمشرع حدد المعايير والمبادئ التي تحكم مسؤولية القاضي، بما في ذلك النزاهة، والاستقلالية والاحترافية ذلك من خلال استعراض الدراسات القانونية والقضائية ذات الصلة، وتحليل القوانين والسياسات المتعلقة بالمسؤولية القضائية.

يتم تطبيق مسؤولية القاضي القانونية في التشريع الجزائري، حين يتعرض لمخاطر ارتكاب أخطاء مهنية وأخلاقية قد تؤثر سلبًا على مساره المهني، وبناءً على طبيعة ودور السلطة القضائية، وضع المشرع نظامًا ينص على عقوبات تُطبق على القاضي في حالة ارتكابه أخطاء مهنية تكون ضد شرف المهنة، إذ يتخذ المجلس الأعلى للقضاء الإجراءات اللازمة وفقا للقانون الأساسي للقضاء، مع مراعاة الضمانات المشروعة المُوفرة للقاضي.

Résumé

La responsabilité du juge dans l'exercice de sa fonction est considérée comme une garantie pour les personnes qui recourent à la justice pour faire valoir leurs droits, il est donc possible de déterminer l'étendue de cette responsabilité et l'étendue de son impact sur la justice et la confiance du public dans le système judiciaire Juridique et judiciaire pertinent, et analyse des lois et politiques relatives à la responsabilité judiciaire

La responsabilité légale du juge est appliquée dans la législation algérienne lorsqu'il est exposé aux risques de commettre des fautes professionnelles et déontologiques susceptibles d'affecter négativement son parcours professionnel.Le Conseil supérieur de la magistrature prend les mesures nécessaires conformément à la Loi fondamentale du judiciaire, tout en veillant au respect des garanties légitimes accordées au juge.